

اللجنة الإحصائية

تقرير عن أعمال الدورة السادسة والأربعين
(٣-٦ آذار/مارس ٢٠١٥)



الأمم المتحدة • نيويورك، ٢٠١٥



ملاحظة

تتألف رموز وثائق الأمم المتحدة من حروف وأرقام. ويعني إيراد أحد هذه الرموز الإحالة إلى إحدى وثائق الأمم المتحدة.

المحتويات

الصفحة	الفصل
٦	الأول - المسائل التي تتطلب اتخاذ المجلس الاقتصادي والاجتماعي إجراءات بشأنها أو توجيه انتباهه إليها .
٦	ألف - مشروع قرار يُقترح على المجلس اعتماده
٦	البرنامج العالمي لتعدادات السكان والمساكن لعام ٢٠٢٠
٨	باء - مشروع مقرر يقترح على المجلس اعتماده
٨	تقرير اللجنة الإحصائية عن أعمال دورتها السادسة والأربعين وجدول الأعمال المؤقت للدورة السابعة والأربعين للجنة ومواعيد انعقادها
١٤	جيم - المقررات التي يوجه انتباه المجلس إليها
١٤	١٠١/٤٦ - دور البيانات في دعم خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥
٢٠	١٠٢/٤٦ - تعدادات السكان والمساكن
٢٢	١٠٣/٤٦ - إحصاءات الجريمة
٢٣	١٠٤/٤٦ - إحصاءات اللاجئين
٢٤	١٠٥/٤٦ - استقصاءات الأسر المعيشية
٢٦	١٠٦/٤٦ - الحسابات القومية
٢٧	١٠٧/٤٦ - إحصاءات التجارة الدولية والعمولة الاقتصادية
٢٩	١٠٨/٤٦ - المحاسبة البيئية - الاقتصادية
٣١	١٠٩/٤٦ - برنامج المقارنات الدولية
٣٣	١١٠/٤٦ - الإحصاءات الزراعية والريفية
٣٤	١١١/٤٦ - الإحصاءات المتعلقة بالحوكمة والسلام والأمن

٣٥ المبادئ الأساسية للإحصاءات الرسمية	١١٢/٤٦
٣٦ التنمية الإحصائية الإقليمية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	١١٣/٤٦
٣٦ المسائل البرنامجية (شعبة الإحصاءات)	١١٤/٤٦
٣٧ بنود للعلم	١١٥/٤٦
٣٩ بنود للمناقشة واتخاذ القرار	الثاني -
٣٩ دور البيانات في دعم خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥	ألف -
٤٢ تعدادات السكان والمساكن	باء -
٤٢ إحصاءات الجريمة	جيم -
٤٣ إحصاءات اللاجئين	دال -
٤٤ استقصاءات الأسر المعيشية	هاء -
٤٥ الحسابات القومية	واو -
٤٦ إحصاءات التجارة الدولية والعملة الاقتصادية	زاي -
٤٦ المحاسبة البيئية - الاقتصادية	حاء -
٤٧ برنامج المقارنات الدولية	طاء -
٤٨ الإحصاءات الزراعية والريفية	ياء -
٤٨ الإحصاءات المتعلقة بالحوكمة والسلام والأمن	كاف -
٤٩ المبادئ الأساسية للإحصاءات الرسمية	لام -
٥٠ لتنمية الإحصائية الإقليمية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	ميم -
٥١ بنود للعلم	الثالث -
٥١ الإحصاءات الصحية	ألف -
٥١ الإحصاءات الجنسانية	باء -
٥٢ التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية	جيم -
٥٢ سجلات الأعمال التجارية	دال -

٥٢	إحصاءات الخدمات	هاء -
٥٣	الإحصاءات المالية	واو -
٥٣	إحصاءات البيئة	زاي -
٥٣	إحصاءات الاقتصادات القائمة على الموارد الطبيعية	حاء -
٥٤	اليوم العالمي للإحصاءات	طاء -
٥٤	تنسيق البرامج الإحصائية	ياء -
٥٤	إحصاءات التنمية البشرية	كاف -
٥٥	التصنيفات الإحصائية الدولية	لام -
٥٥	المعايير المشتركة المفتوحة لتبادل وتقاسم البيانات والبيانات الوصفية	ميم -
٥٥	بناء القدرات الإحصائية	نون -
٥٦	مؤشرات التنمية	سين -
٥٦	تكامل المعلومات الإحصائية والمعلومات الجغرافية - المكانية	عين -
٥٦	تابعة مقررات الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي المتعلقة بالسياسات	فاء -
٥٨	المسائل البرنامجية (شعبة الإحصاءات)	الرابع -
٥٩	جدول الأعمال المؤقت للدورة السابعة والأربعين للجنة ومواعيد انعقادها	الخامس -
٦٠	تقرير اللجنة عن دورتها الخامسة والأربعين	السادس -
٦١	تنظيم الدورة	السابع -
٦١	افتتاح الدورة ومدتها	ألف -
٦١	الحضور	باء -
٦١	انتخاب أعضاء المكتب	جيم -
٦٢	جدول الأعمال وتنظيم العمل	دال -
٦٤	الوثائق	هاء -

الفصل الأول

المسائل التي تتطلب اتخاذ المجلس الاقتصادي والاجتماعي إجراءات بشأنها أو توجيه انتباهه إليها

ألف - مشروع قرار يُقترح على المجلس اعتماده

توصي اللجنة الإحصائية المجلس الاقتصادي والاجتماعي باعتماد مشروع القرار التالي:

البرنامج العالمي لتعدادات السكان والمساكن لعام ٢٠٢٠

إن المجلس الاقتصادي والاجتماعي،

إذ يذكر بقراره ١٣/٢٠٠٥ المؤرخ ٢٢ تموز/يوليه ٢٠٠٥، الذي طلب فيه إلى الأمين العام تنفيذ البرنامج العالمي لتعدادات السكان والمساكن لعام ٢٠١٠، وحث الدول الأعضاء على إجراء تعداد للسكان والمساكن مرة واحدة على الأقل خلال الفترة من ٢٠٠٥ إلى ٢٠١٥، وبقراراته السابقة التي تؤيد برامج عشرية سابقة،

وإذ يلاحظ مع الارتياح الجهود التي بذلتها الدول الأعضاء بغية إجراء تعدادات السكان والمساكن في إطار البرنامج العالمي لتعدادات السكان والمساكن لعام ٢٠١٠، والأنشطة التي اضطلعت بها الأمم المتحدة والوكالات الأخرى دعماً للجهود الوطنية المبذولة في هذا الصدد،

وإذ يلاحظ الجهود التي بذلتها البلدان في جولة تعداد عام ٢٠١٠ للحد من تكاليف عمليات التعداد وتحسين نوعيتها وحسن توقيتها، ونشر نتائج التعدادات التي أجرتها على نطاق واسع باستخدام منهجيات جديدة وتكنولوجيات حديثة في مختلف مراحل عملية التعداد،

وإذ يقر بالأهمية المتزايدة لتحقيق التكامل بين تعدادات السكان والمساكن وغيرها من أنواع التعدادات والتسجيل المدني والإحصاءات الحيوية وسائر الأنشطة الإحصائية، من قبيل التعدادات الزراعي وتعداد المنشآت ومجموعات البيانات الإدارية،

وإذ يقر بما لجولة عام ٢٠٢٠ لتعدادات السكان والمساكن من أهمية متزايدة من حيث تلبية الاحتياجات إلى البيانات اللازمة لأنشطة متابعة مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة الذي عُقد في ريو دي جانيرو بالبرازيل في الفترة من ٢٠ إلى ٢٢ حزيران/

يونيه ٢٠١٢^(١)، ومؤتمر قمة الألفية الذي عُقد في نيويورك في الفترة من ٦ إلى ٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠^(٢)، ومؤتمر الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل الثاني) الذي عُقد في إسطنبول بتركيا في الفترة من ٣ إلى ١٤ حزيران/يونيه ١٩٩٦^(٣)، والمؤتمر العالمي الرابع المعني المعني بالمرأة الذي عُقد في بيجين في الفترة من ٤ إلى ١٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥^(٤)، ومؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية الذي عُقد في كوبنهاغن في الفترة من ٦ إلى ١٢ آذار/مارس ١٩٩٥^(٥)، والمؤتمر الدولي للسكان والتنمية الذي عُقد في القاهرة في الفترة من ٥ إلى ١٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤^(٦)، وغير ذلك من الاجتماعات الإقليمية والوطنية،

وإذ يشدد على أن تعدادات السكان والمساكن تشكل بالنسبة لكل بلد في مجمله ولكل منطقة إدارية فيه مصدرا من المصادر الرئيسية للبيانات اللازمة لصياغة السياسات والبرامج الرامية إلى تحقيق التنمية الاجتماعية-الاقتصادية الشاملة للجميع والاستدامة البيئية وتنفيذ تلك السياسات والبرامج ورصد فعاليتها،

وإذ يشدد أيضا على أن تعدادات السكان والمساكن تهدف إلى توليد إحصاءات ومؤشرات قيمة من أجل تقييم حالة فئات سكانية محددة مختلفة، مثل النساء والأطفال والشباب والمسنين والأشخاص ذوي الإعاقة والمهاجرين واللاجئين والأشخاص عديمي الجنسية، والتغيرات التي تطرأ على حالة تلك الفئات،

١ - يؤيد البرنامج العالمي لتعدادات السكان والمساكن لعام ٢٠٢٠ الذي يتألف من عدد من الأنشطة الرامية إلى كفالة أن تُجري الدول الأعضاء تعدادا للسكان والمساكن خلال الفترة من ٢٠١٥ إلى ٢٠٢٤؛

(١) انظر A/CONF.216/16 و Corr.1.

(٢) قرار الجمعية العامة ٢/٥٥.

(٣) تقرير مؤتمر الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل الثاني)، اسطنبول، ٣-١٤ حزيران/يونيه ١٩٩٦ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع 6 IV.97.A).

(٤) تقرير المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة، بيجين، ٤-١٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع 13 IV.96.A).

(٥) تقرير مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، كوبنهاغن، ٦-١٢ آذار/مارس ١٩٩٥ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع 8 IV.96.A).

(٦) تقرير المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، القاهرة، ٥-١٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع 18 XIII.95.A).

٢ - يحث الدول الأعضاء على أن تجري تعدادا واحدا على الأقل للسكان والمساكن في إطار البرنامج العالمي لتعدادات السكان والمساكن لعام ٢٠٢٠، مع مراعاة التوصيات الدولية والإقليمية المتعلقة بتعدادات السكان والمساكن، وإيلاء أهمية خاصة للتخطيط المسبق للتعدادات، وجدوى تكلفتها، وتغطيتها، ونشر نتائج التعدادات في الوقت المناسب وإتاحة إمكانية الاطلاع عليها من جانب الجهات المعنية الوطنية والأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الحكومية الدولية المعنية، بهدف إرشاد القرارات وتيسير التنفيذ الفعال للخطط والبرامج الإنمائية؛

٣ - يؤكد على ضرورة أن تحدد البلدان معايير جودة لتنفيذ وتقييم تعدادات السكان والمساكن من بهدف الحفاظ على سلامة نتائج تلك التعدادات وموثوقيتها ودقتها وقيمتها، مع المراعاة التامة للمبادئ الأساسية للإحصاءات الرسمية؛

٤ - يشدد على أهمية البرنامج العالمي لتعدادات السكان والمساكن لعام ٢٠٢٠ لأغراض التخطيط للتنمية المستدامة، ولا سيما في سياق خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، ويدعو إلى تقديم الدعم الكامل للبرنامج؛

٥ - يطلب إلى الأمين العام أن يعد معايير وأساليب ومبادئ توجيهية إحصائية دولية لتيسير أنشطة البرنامج العالمي لتعدادات السكان والمساكن لعام ٢٠٢٠، وأن يكفل تنسيق الأنشطة فيما بين الجهات المعنية في سياق مساعدة الدول الأعضاء على تنفيذ البرنامج، وأن يرصد تنفيذ البرنامج العالمي لتعدادات السكان والمساكن لعام ٢٠٢٠ وأن يقدم تقارير منتظمة عن ذلك إلى اللجنة الإحصائية.

باء - مشروع مقرر يقترح على المجلس اعتماده

١ - توصي اللجنة الإحصائية المجلس الاقتصادي والاجتماعي باعتماد مشروع المقرر التالي:

تقرير اللجنة الإحصائية عن أعمال دورتها السادسة والأربعين وجدول الأعمال المؤقت للدورة السابعة والأربعين للجنة ومواعيد انعقادها

إن المجلس الاقتصادي والاجتماعي،

(أ) يحيط علما بتقرير اللجنة الإحصائية عن دورتها السادسة والأربعين؛

(ب) يقرر أن تُعقد الدورة السابعة والأربعون للجنة في نيويورك خلال الفترة من ٨ إلى ١١ آذار/مارس ٢٠١٦؛

(ج) يُقر جدول الأعمال المؤقت للدورة السابعة والأربعين للجنة ووثائقها على النحو المبين أدناه:

مشروع جدول الأعمال المؤقت للدورة السابعة والأربعين للجنة ووثائقها

١ - انتخاب أعضاء المكتب

٢ - إقرار جدول الأعمال ومسائل تنظيمية أخرى.

الوثائق

جدول الأعمال المؤقت والشروح

مذكرة من الأمانة العامة عن برنامج الأعمال المؤقت والجدول الزمني

٣ - الإحصاءات الديمغرافية والاجتماعية:

(أ) تعدادات السكان والمساكن؛

الوثائق

تقرير الأمين العام

(ب) إحصاءات الإعاقة؛

الوثائق

تقرير فريق واشنطن المعني بإحصاءات الإعاقة

(ج) إحصاءات الفقر؛

الوثائق

تقرير الأمين العام

(د) إحصاءات الهجرة الدولية؛

الوثائق

تقرير الأمين العام

- (هـ) إحصاءات التعليم؛
الوثائق
تقرير منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة
- (و) إحصاءات اللاجئين؛
الوثائق
تقرير إدارة إحصاءات النرويج ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين
- (ز) استقصاءات الأسر المعيشية.
الوثائق
تقرير الفريق العامل المعني بالدراسات الاستقصائية للأسر المعيشية
- ٤ - الإحصاءات الاقتصادية:
(أ) الحسابات القومية؛
الوثائق
تقرير الفريق العامل المشترك بين الأمانات المعني بالحسابات القومية
- (ب) الإحصاءات الصناعية؛
الوثائق
تقرير الأمين العام
- (ج) إحصاءات الطاقة؛
الوثائق
تقرير الأمين العام
- (د) إحصاءات تجارة التوزيع؛
الوثائق
تقرير الأمين العام
- (هـ) إحصاءات التجارة الدولية في الخدمات؛

الوثائق

تقرير فرقة العمل المعنية بإحصاءات التجارة الدولية في الخدمات

(و) إحصاءات تكنولوجيات المعلومات والاتصالات؛

الوثائق

تقرير الشراكة المعنية بقياس استخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات

لأغراض التنمية

(ز) برنامج المقارنات الدولية؛

الوثائق

تقرير البنك الدولي

(ح) إحصاءات الأسعار؛

الوثائق

تقرير فريق أوتاوا المعني بالأرقام القياسية للأسعار

(ط) إحصاءات القطاع غير الرسمي

الوثائق

تقرير فريق دلهي المعني بإحصاءات القطاع غير الرسمي

(ي) برنامج التحول

الوثائق

تقرير الأمين العام

٥ - إحصاءات الموارد الطبيعية والبيئة:

(أ) المحاسبة البيئية - الاقتصادية؛

الوثائق

تقرير لجنة الخبراء المعنية بالمحاسبة البيئية - الاقتصادية

(ب) إحصاءات تغير المناخ؛

الوثائق

تقرير الأمين العام

(ج) إحصاءات الاقتصادات القائمة على الموارد الطبيعية

الوثائق

فريق أولانباتار المعني بإحصاءات الاقتصادات القائمة على الموارد الطبيعية

٦ - الأنشطة غير المصنفة حسب المجال:

(أ) تنسيق البرامج الإحصائية؛

الوثائق

تقرير الأمين العام عن أعمال لجنة تنسيق الأنشطة الإحصائية

(ب) بناء القدرات الإحصائية؛

الوثائق

تقرير الأمين العام

تقرير الشراكة في مجال الإحصاءات من أجل التنمية في القرن الحادي

والعشرين

(ج) مؤشرات التنمية؛

الوثائق

تقرير الأمين العام

(د) متابعة مقررات الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي المتعلقة

بالسياسات؛

الوثائق

تقرير الأمين العام

(هـ) الأطر الوطنية لضمان الجودة؛

الوثائق

تقرير الأمين العام

- (و) تكامل المعلومات الإحصائية والمعلومات الجغرافية - المكانية؛
الوثائق
- تقرير فريق الخبراء المعني بتكامل المعلومات الإحصائية والجغرافية - المكانية
(ز) وضع مقاييس للتقدم أوسع نطاقاً؛
الوثائق
- تقرير أصدقاء الرئيس
(ح) البيانات الضخمة؛
الوثائق
- تقرير الفريق العامل العالمي المعني باستخدام البيانات الضخمة لأغراض
الإحصاءات الرسمية
(ط) اليوم العالمي للإحصاء؛
الوثائق
- تقرير الأمين العام
(ي) التنمية الإحصائية الإقليمية في غربي آسيا؛
الوثائق
- تقرير اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا
(ك) الإحصاءات المتعلقة بالحوكمة والسلام والأمن
الوثائق
- تقرير فريق برابا المعني بإحصاءات الحوكمة
- ٧ - المسائل البرنامجية (شعبة الإحصاءات)
- ٨ - جدول الأعمال المؤقت للدورة الثامنة والأربعين للجنة ومواعيد انعقادها
الوثائق
- مذكرة من الأمانة العامة تتضمن مشروع جدول الأعمال المؤقت للدورة الثامنة
والأربعين للجنة

مذكرة من الأمانة العامة بشأن مشروع برنامج عمل اللجنة المتعدد السنوات

٩ - تقرير اللجنة عن أعمال دورتها السابعة والأربعين.

جيم - المقررات التي يوجه انتباه المجلس إليها

٢ - يُوجه انتباه المجلس إلى المقررات التالية التي اتخذتها اللجنة.

١٠١/٤٦

دور البيانات في دعم خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥

أولا - وضع مقاييس للتقدم أوسع نطاقا

إن اللجنة الإحصائية،

(أ) أعربت عن تقديرها لفريق أصدقاء الرئيس المعني بوضع مقاييس للتقدم أوسع نطاقا لتقريره الشامل^(٧) ولما قام به من عمل منتج خلال فترة زمنية قصيرة جدا، وأثنت على الدعم الاستباقي الذي ما فتى فريق أصدقاء الرئيس يقدمه إلى العملية الحكومية الدولية بشأن خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥؛

(ب) رحبت بوثيقي المعلومات الأساسية عن نتائج الدراسة الاستقصائية المتعلقة بوضع مقاييس للتقدم أوسع نطاقا وتوافر البيانات، اللتين تقدمان إيضاحات هامة بشأن الممارسات الوطنية في مجال قياس التقدم المحرز نحو تحقيق الأهداف والغايات الواردة في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، وتوافر البيانات اللازمة لذلك؛

(ج) أقرت خريطة الطريق المقترحة لوضع وتنفيذ إطار للمؤشرات، ولا سيما الجدول الزمني المقترح لخريطة الطريق، الذي يستهدف إقرار إطار المؤشرات خلال الدورة السابعة والأربعين للجنة المقرر عقدها في عام ٢٠١٦، وشددت على أن عملية وضع إطار متين وعالي النوعية للمؤشرات هي عملية تقنية تتطلب الوقت وتدعو الحاجة إلى إجرائها في مراحل، بما في ذلك إمكانية إدخال تحسينات في المستقبل تمشيا مع تطور المعارف؛

(د) أكدت، نظرا لما تملكه الدول الأعضاء من إمكانات لإجراء القياسات وما تواجهه من عقبات فيما يتعلق بالقدرات، على ضرورة أن يشتمل الإطار العالمي للمؤشرات على عدد محدود فقط من المؤشرات، وأن يحقق التوازن بين تقليص عدد

(٧) E/CN.3/2015/2.

المؤشرات وكفالة ملاءمتها للسياسات؛ وأن يستفيد من الخبرات المكتسبة في تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية؛ وأن يراعي أطر المؤشرات المفاهيمية التي تم تطويرها بالفعل؛

(هـ) أعربت عن قلقها بشأن ما يُعتمزم من عرض النتائج الأولية لتقييم أُجرى لقائمة محتملة من المؤشرات خلال الاجتماع المقبل لعملية المفاوضات الحكومية الدولية المقرر عقده في آذار/مارس ٢٠١٥، وشددت على ضرورة أن تُعتبر هذه النتائج بمثابة اقتراح أولي فقط، وألا تُحوّل هذه القائمة بأي حال من الأحوال دون إضافة مؤشرات أو حذفها أو إدخال تعديلات على المؤشرات الواردة فيها، استنادا إلى مناقشات فنية مفصلة تُجرى لاحقا؛

(و) طلبت إلى مكتب اللجنة الإحصائية أن يقوم، بدعم من فريق أصدقاء الرئيس ومن خلال عملية شفافة، بوضع الصيغة النهائية للمواد التقنية المقرر تقديمها إلى المفاوضات الحكومية الدولية المقبلة في آذار/مارس ٢٠١٥ استنادا إلى النتائج الأولية للدراسة الاستقصائية التقييمية وجميع الأعمال التقنية التحضيرية التي اضطلع بها فريق أصدقاء الرئيس؛

(ز) أيدت تشكيل فريق الخبراء المشترك بين الوكالات المعني بمؤشرات أهداف التنمية المستدامة، و:

١' قررت الإشراف على استعراض الاختصاصات المقترحة استنادا إلى المناقشة التي جرت خلال الدورة؛

٢' أكدت أن على المكاتب الإحصائية الوطنية القيام بدور ريادي في وضع إطار المؤشرات لكفالة السيطرة الوطنية، ووافقت على ضرورة مشاركة المكاتب الإحصائية الوطنية، فضلا عن مراقبي المنظمات والوكالات الإقليمية والدولية، في فريق الخبراء المشترك بين الوكالات المعني بمؤشرات أهداف التنمية المستدامة. وهذه الوكالات، المسؤولة عن الإبلاغ العالمي بشأن الأهداف الإنمائية للألفية، ستقدم أيضا مشورة ودعمًا تقنيا هامين؛

٣' طلبت استخدام الآليات الإقليمية القائمة لكفالة التمثيل الإقليمي العادل وتوافر الخبرة التقنية؛

٤' طلبت أيضا أن يأخذ فريق الخبراء المشترك بين الوكالات في الاعتبار استنتاجات اجتماع فريق الخبراء بشأن إطار مؤشرات التنمية المستدامة المعقود يومي ٢٥ و ٢٦ شباط/فبراير ٢٠١٥؛

٥' طلبت إلى فريق الخبراء المشترك بين الوكالات العمل بطريقة
منفتحة وشفافة.

(ح) دعمت تشكيل فريق جديد رفيع المستوى لتوفير القيادة الاستراتيجية لعملية تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. وينبغي أن يتألف هذا الفريق من المكاتب الإحصائية الوطنية والمنظمات الإقليمية والدولية بصفة مراقب، تحت إشراف اللجنة الإحصائية. وينبغي للفريق الرفيع المستوى أن يشجع الملكية الوطنية لنظام رصد أهداف ما بعد عام ٢٠١٥، ويعزز بناء القدرات والشراكات والتنسيق من أجل رصد هذه الأهداف؛ وطلبت أن يتم التشاور مع الدول الأعضاء بشأن الاختصاصات المفصلة، وأن يوافق عليها مكتب اللجنة؛

(ط) أقرت برنامج عمل فريق أصدقاء الرئيس بشأن وضع مقاييس أوسع نطاقاً للتقدم، ومن المتوقع أن يقدم الفريق تقريره النهائي إلى اللجنة في دورتها السابعة والأربعين المقرر عقدها في عام ٢٠١٦. وأحاطت علماً بأن فريق أصدقاء الرئيس لن يكرر عمل فريق الخبراء المشترك بين الوكالات المعني بمؤشرات أهداف التنمية المستدامة والفريق الرفيع المستوى؛

(ي) شددت على الحاجة العاجلة إلى توظيف الاستثمارات لتعزيز القدرات الإحصائية الوطنية، لا سيما في البلدان النامية وأقل البلدان نمواً، لقياس التقدم المحرز نحو إنجاز خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ على الصعيد الوطني والإقليمي والعالمي، وتمكين المكاتب الإحصائية الوطنية من القيام بدور تنسيقي قيادي في هذه العملية؛

(ك) طلبت إيلاء الاهتمام الواجب في المستقبل لصياغة المقررات المقترحة أن تتخذها اللجنة ضمن التقارير المعدة لكي تنظر فيها، بما يكفل استقلاليتها.

ثانياً - المسائل الناشئة: ثورة البيانات

(أ) أحاطت علماً بتقرير فريق الخبراء الاستشاري المستقل المعني بتسخير ثورة البيانات لأغراض التنمية المستدامة وبالتوصيات الواردة فيه، على النحو الوارد في التقرير المعنون "عالم يحصي: تسخير ثورة البيانات لأغراض التنمية المستدامة"، وفي المرفق الثالث لتقرير الأمين العام المعنون "القضايا الناشئة: ثورة البيانات"؛^(٨)

(ب) رحبت بالدعوة التي وجهها الأمين العام لإنشاء برنامج عمل شامل تحت رعايتها؛

(٨) E/CN.3/2015/3.

(ج) أقرت بالتحديات التي تشكلها متطلبات الرصد الجديدة لأهداف التنمية المستدامة، وأوصت بتوظيف استثمارات جديدة لزيادة القدرات الإحصائية، بما في ذلك قدرات جمع البيانات، وبخاصة في البلدان التي تواجه أوضاعا خاصة، مثل الدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان النامية غير الساحلية والدول الهشة؛

(د) شددت على أن إتاحة بيانات جيدة النوعية للجميع عنصر من العناصر الرئيسية لثورة البيانات؛

(هـ) سلمت بأن ثورة البيانات تتيح فرصا جديدة للمكاتب الإحصائية الوطنية؛ وستدعو الحاجة إلى إنشاء آليات حوكمة مناسبة للتعاون مع أصحاب مصلحة جدد واستخدام مصادر بيانات جديدة؛

(و) شددت على ضرورة اضطلاع المكاتب الإحصائية الوطنية بدور تنسيقي قوي، بما في ذلك التحقق من صحة البيانات الواردة من مصادر بيانات جديدة خارج النظام الإحصائي الرسمي، للتأكد من امتثالها جميعا للمبادئ الأساسية للإحصاءات الرسمية؛

(ز) شددت على الحاجة إلى وضع أطر لضمان جودة البيانات والمساءلة عنها عند استخدام مصادر البيانات الجديدة، وكذلك الحاجة إلى تقديم شعبة الإحصاءات إرشادات بشأن كيفية وضع وتنفيذ هذه الأطر؛

(ح) اقترحت إنشاء آليات لزيادة وتيسير الاستفادة من الابتكارات والتكنولوجيا؛

(ط) أكدت أن تنفيذ ثورة في البيانات قد يتخذ أشكالا مختلفة تبعا لأولويات وحالة التنمية في البلدان، وأن الحاجة ستدعو في ذلك السياق إلى استكمال الاستراتيجيات الوطنية لتطوير الإحصاءات لكي تشمل عناصر من ثورة البيانات ذات صلة بالأولويات الوطنية؛

(ي) سلمت بأن إدارة ثورة البيانات ستتطلب مهارات جديدة من جانب القائمين على الإحصاءات الرسمية، وأوصت بأن تؤخذ في الاعتبار الاستنتاجات التي خلص إليها المنتدى الرفيع المستوى بشأن الشراكة من أجل بناء القدرات في سياق ثورة البيانات، المعقود يوم ٢ آذار/مارس ٢٠١٥؛

(ك) اعترفت بأن المنتدى العالمي المعني ببيانات التنمية المستدامة سيشكل محفلا مناسباً لتكثيف التعاون مع مختلف الفئات المهنية مثل مهنيي تكنولوجيا المعلومات ومديري

المعلومات الجغرافية - المكانية وعلماء البيانات، فضلا عن المستخدمين وأصحاب المصلحة في المجتمع المدني.

ثالثا - البيانات الضخمة

- (أ) قدرت تقرير الفريق العامل العالمي المعني باستخدام البيانات الضخمة لأغراض الإحصاءات الرسمية^(٩)، وهنأت الفريق العامل على ما أنجزه من عمل حتى الآن؛
- (ب) هنأت الصين وأعربت عن تقديرها لها على تنظيم مؤتمر دولي ناجح جدا بشأن استخدام البيانات الضخمة لأغراض الإحصاءات الرسمية في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥، واستضافتها الناجحة للاجتماع الأول للفريق العامل العالمي؛
- (ج) وافقت على اختصاصات الفريق العامل العالمي وولايته على النحو المبين في مرفق التقرير، كما وافقت على تنظيم العمل في فرق عمل، وطلبت إلى الفريق العامل العالمي أن يولي اهتماما خاصا للقضايا من قبيل:

- ١' تبادل الدروس المستفادة من مشاريع البيانات الضخمة؛
- ٢' الشواغل المتعلقة بالتنوع في استخدام البيانات الضخمة لأغراض الإحصاءات الرسمية؛
- ٣' تنسيق عمل الفريق العامل مع الأعمال المضطلع بها على الصعيد الإقليمي، لا سيما في أوروبا، من أجل الاستفادة من الإنجازات وتكييف النواتج وإعادة استخدامها؛
- ٤' الفجوة التكنولوجية القائمة في البلدان النامية، والحاجة إلى توفير التمويل للبلدان النامية لتمكينها من المشاركة في مشاريع البيانات الضخمة؛
- ٥' الأطر القانونية اللازمة للوصول إلى مصادر البيانات الضخمة، ولا سيما من القطاع الخاص، مع معالجة الشواغل المتعلقة بالخصوصية؛
- ٦' المهارات والموارد البشرية وبناء القدرات اللازمة لمعالجة البيانات الضخمة بصورة ملائمة، خصيصا فيما يتعلق بعلم البيانات وتكنولوجيا المعلومات؛
- ٧' إظهار وإيضاح أوجه القصور في استخدام البيانات الضخمة لأغراض الإحصاءات الرسمية؛

(٩) E/CN.3/2015/4

- ٨' من الضروري بناء الشراكات من أجل استغلال وتسخير البيانات الضخمة، لا سيما مع القطاع الخاص ومعاهد البحوث والأوساط الأكاديمية؛
- (د) طلبت إلى الفريق العامل العالمي النظر في استخدام مصادر أخرى للبيانات الضخمة إلى جانب بيانات الهواتف المحمولة وبيانات وسائط التواصل الاجتماعي والصور الساتلية، من قبيل بيانات المعاملات المستخلصة من التجارة الإلكترونية، وكذلك النظر في الجوانب العابرة للحدود لمصادر البيانات الضخمة وما يرتبط بها من تحديات؛
- (هـ) شددت على أن البيانات الضخمة ينبغي أن ينظر إليها كجزء من مصادر البيانات الثانوية، وأنه ينبغي في هذا الصدد أيضا إيلاء الاهتمام الواجب لاستخدام مصادر البيانات الإدارية؛
- (و) أيدت مقترحات الفريق العامل العالمي بإجراء دراسة استقصائية عالمية بشأن مشاريع البيانات الضخمة، كما أيدت المشاريع التجريبية للبيانات الضخمة المنفذة تحت إشراف الفريق العامل العالمي، وشجعت مشاركة البلدان أو المؤسسات المهمة ورحبت بها بغرض تبادل الخبرات وبناء القدرات.

رابعا - برنامج التحول في مجال الإحصاءات الرسمية

إن اللجنة الإحصائية،

- (أ) رحبت بالتقرير عن نتائج المؤتمر العالمي المعني بخطة التحول في مجال الإحصاءات الرسمية^(١٠)؛
- (ب) أيدت استنتاجات المؤتمر العالمي التي تركز على تحديث النظم الإحصائية، والتي تأخذ في اعتبارها المجالات المواضيعية التالية على سبيل المثال لا الحصر: '١' تنسيق النظام الإحصائي العالمي؛ '٢' الاتصال والدعوة؛ '٣' جمع البيانات ومعالجتها ونشرها من خلال نظم إحصائية متكاملة؛ '٤' اعتماد أساليب وأدوات وهياكل أساسية لتكنولوجيا المعلومات تتسم بالابتكار، بما في ذلك هياكل الإنتاج القائمة على المعايير؛ '٥' التدريب وبناء القدرات؛
- (ج) أقرت بضرورة تحديث وتعزيز النظم الإحصائية العالمية والإقليمية والوطنية، بصرف النظر عن مستوى التنمية الإحصائية، من أجل الاستجابة على نحو أكثر فعالية وكفاءة للمتطلبات الجديدة في مجال السياسات؛

(١٠) E/CN.3/2015/5.

(د) نوهت إلى أن تحديث عملية إنتاج الإحصاءات يتطلب هيكلا جديدا لجمع البيانات وتجهيزها ونشرها، من خلال عملية إنتاج قائمة على معايير، واعتماد نهج متكامل للإحصاءات يسمح بالابتعاد عن النهج التقليدي لعرض البيانات الخام خارج سياقها؛

(هـ) رحبت بالمساهمة القيمة التي قدمها الفريق الرفيع المستوى المعني بتحديث إنتاج الإحصاءات وخدماتها التابع للجنة الاقتصادية لأوروبا من أجل وضع معايير لدعم برنامج التحديث على الصعيد العالمي، وبعرض الفريق تقاسم خبراته ونواتجه، ووافقت على أن يرفع الفريق إلى اللجنة تقريرا عما يُحرزه من تقدم في أعماله؛

(و) اعترفت بالحاجة إلى تعزيز تنسيق أنشطة بناء القدرات الإحصائية فيما يختص بالمسائل التقنية والإدارية على الصعيد العالمي والإقليمي والقطري، مع مراعاة المتطلبات المالية والبشرية والتكنولوجية. وقد تقرر بلورة هذه المتطلبات وعرضها على المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية الذي سيعقد في أديس أبابا في تموز/يوليه ٢٠١٥؛

(ز) اعترفت أيضا بالحاجة إلى تعزيز تنسيق مسارات العمل بين المستويين العالمي والإقليمي، وطلبت إلى مكتبها أن يقوم، بدعم من الأمانة العامة، بإجراء مسح لآليات التنسيق ومسارات العمل القائمة، بهدف تحديد المجالات التي تتطلب اتخاذ إجراءات على سبيل الأولوية لوضع برنامج للتحويل في مجال الإحصاءات الرسمية، وتقديم مقترحات لكي تنظر فيها اللجنة في دورتها المقبلة.

١٠٢/٤٦

تعدادات السكان والمساكن

إن اللجنة الإحصائية،

(أ) رحبت بتقرير الأمين العام عن البرنامج العالمي لتعدادات السكان والمساكن لعام ٢٠١٠^(١١)، الذي قيم فيه تنفيذ البلدان للبرنامج العالمي لتعداد السكان والمساكن لعام ٢٠١٠، وتناول ما حققته البلدان من إنجازات وما واجهته من تحديات؛

(ب) اعترفت بأن عددا كبيرا من البلدان أجرى تعدادات ناجحة ومبتكرة في إطار جولة التعداد لعام ٢٠١٠، من حيث استخدام أساليب التعداد البديلة والتكنولوجيا الحديثة؛

(١١) E/CN.3/2015/6.

(ج) أشارت مع التقدير إلى البلدان التي قدمت الدعم الثنائي لبلدان أخرى في إجراء التعدادات، بما في ذلك من خلال التعاون فيما بين بلدان الجنوب، ولا سيما في مجالات التدريب وتبادل الخبرات الوطنية وتقاسم معدات التعداد، وتوقعت أن تستمر الأمور على هذا المنوال خلال جولة التعداد لعام ٢٠٢٠؛

(د) أبرزت الأهمية الحاسمة لتعداد السكان والمساكن لأغراض خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، وذلك باعتباره على وجه الخصوص مصدرا قيما للبيانات لرصد أهداف التنمية المستدامة؛

(هـ) أيدت مشروع القرار المتعلق بالبرنامج العالمي لتعداد السكان والمساكن لعام ٢٠٢٠^(١٢)، وتقديمه إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي لاعتماده؛

(و) اعترفت مع التقدير بالعمل الجيد التوقيت الذي أنجزه فريق الخبراء الدوليين في إعداد التنقيح الثالث لمبادئ وتوصيات تعدادات السكان والمساكن؛

(ز) رحبت بالتنقيح الثالث لمبادئ وتوصيات تعدادات السكان والمساكن واعتمده، وشجعت البلدان على بدء تنفيذه، مع مراعاة أهمية وضع معايير الجودة من أجل إجراء التعداد؛

(ح) اعترفت بأن البلدان قد تواجه عقبات تقنية ومالية وتتطلب الدعم، بما في ذلك المساعدة على استخدام التكنولوجيات المتطورة ومصادر البيانات الإدارية في جولة التعداد لعام ٢٠٢٠؛

(ط) طلبت إلى شعبة الإحصاءات وغيرها من المنظمات الدولية والإقليمية تحسين مساعدتها التقنية للمكاتب الإحصائية الوطنية، لا سيما في المراحل الأولى للتخطيط، من أجل تعزيز القدرات الوطنية على الاضطلاع بجولة عام ٢٠٢٠ لتعدادات السكان والمساكن؛

(ي) أقرت برنامج العمل بصيغته الواردة في تقرير الأمين العام، وطلبت إلى شعبة الإحصاءات القيام بدور قيادي في إنشاء ما يلي:

'١' مستودع للبيانات الجزئية، مع إجراءات مشاورات كافية مع الدول الأعضاء، ومعالجة الشواغل المتعلقة بالخصوصية والشواغل التقنية الأخرى، وأخذ المستودعات الإقليمية الموجودة بالحسبان؛

(١٢) المرجع نفسه، المرفق.

٢' منتدى شبكي يسمح للبلدان بتبادل التجارب والمعارف في مجال إجراء التعدادات.

١٠٣/٤٦

إحصاءات الجريمة

إن اللجنة الإحصائية،

(أ) أعربت عن تقديرها للعمل الذي قام به مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، والمعهد الوطني للإحصاء والجغرافيا في المكسيك وشركاؤهما، وأقرت التصنيف الدولي للجريمة للأغراض الإحصائية بوصفه معيارا إحصائيا دوليا؛

(ب) اعترفت بالتصنيف الدولي للجرائم للأغراض الإحصائية بوصفه المعيار الدولي لجمع البيانات من السجلات الإدارية والدراسات الاستقصائية على حد سواء، وبوصفه أداة تحليلية للحصول على معلومات فريدة عن مسببات الجريمة وعواملها؛

(ج) أكدت أن مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة هو القِيم على التصنيف الدولي للجريمة للأغراض الإحصائية ووافقت على إنشاء فريق استشاري تقني لتقديم المشورة الفنية والدعم بشأن تعهد التصنيف؛

(د) أقرت خطة التنفيذ التي قُدمت خطوطها العريضة لتنفيذ التصنيف على الصعيد الوطني والإقليمي والدولي. وسلمت بحاجة البلدان إلى الوقت والموارد الكافية لتنفيذ التصنيف، وشجعت البلدان على اتخاذ خطوات من أجل التنفيذ التدريجي للتصنيف. وطلبت أيضا من مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة إدراج تقييم القدرات الوطنية في خطة التنفيذ المقترحة؛

(هـ) رحبت بالتقدم المحرز في الأنشطة المحددة في خريطة الطريق لتحسين إحصاءات الجريمة على الصعيدين الوطني والدولي، على النحو الذي ناقشته اللجنة واعتمدته في دورتها الرابعة والأربعين المعقودة في عام ٢٠١٣، وأعدت تأكيد خريطة الطريق؛

(و) شجعت الدول الأعضاء والمنظمات الدولية على مواصلة الجهود وتعزيز نظمها الإحصائية المتعلقة بالجريمة والعدالة الجنائية، وعلى إدراج إحصاءات الجريمة في استراتيجياتها الوطنية لتطوير الإحصاءات، وتقديم الدعم للأنشطة المحددة في

للفترة ٢٠١٥-٢٠٢٠ في تقرير مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة عن التصنيف الدولي للجرائم للأغراض الإحصائية^(١٣)؛

(ز) شجعت الدول الأعضاء على اعتماد المعايير الدولية الجديدة وأفضل الممارسات في مجال إحصاءات الجريمة لدعم الاحتياجات إلى البيانات في إطار رصد أهداف التنمية المستدامة في مجالي العنف والعدالة؛

(ح) ناشدت الدول الأعضاء والجهات المانحة على توفير الموارد اللازمة للسماح بالتنفيذ الناجح للتصنيف وغيره من الأنشطة المبينة في خريطة الطريق.

١٠٤/٤٦

إحصاءات اللاجئيين

إن اللجنة الإحصائية،

(أ) رحبت بتقرير إدارة إحصاءات النرويج ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئيين عن إحصاءات اللاجئيين والمشردين داخليا^(١٤)، الذي نُظر فيه خلال دورة اللجنة للمرة الأولى بوصفه بندا مستقلا من بنود المناقشة؛

(ب) اعترفت بالقلق المتزايد إزاء عدم اتساق التعاريف والتصنيفات وطرائق جمع البيانات بشأن اللاجئيين وطالبي اللجوء والمشردين داخليا؛

(ج) أيدت الاقتراح الداعي إلى عقد مؤتمر دولي بشأن إحصاءات اللاجئيين يجمع بين المنظمات الدولية وخبراء المكاتب الإحصائية الوطنية والأوساط البحثية العاملة في هذا المجال، لاستكشاف أفضل السبل لإدماج عملية جمع الإحصاءات عن هذه الفئات السكانية في النظم الإحصائية الوطنية، ووضع مجموعة من التوصيات الهادفة إلى تحسين هذه الإحصاءات؛

(د) أعربت عن تقديرها لمعهد الإحصاءات التركي ورحبت بالعرض الذي قدمه المعهد باستضافة المؤتمر الدولي المعني بإحصاءات اللاجئيين المقترح عقده في عام ٢٠١٥، بالتعاون مع المكتب الإحصائي للجماعات الأوروبية وجهات أخرى؛

(١٣) E/CN.3/2015/7

(١٤) E/CN.3/2015/9

(هـ) أشارت إلى الحاجة إلى وضع كتيب عن إحصاءات اللاجئين والمشردين داخليا، بوصفه دليلا عمليا لجمع وتحليل ونشر هذه الإحصاءات، على أن يأخذ الدليل في اعتباره الأساليب والمبادرات القائمة؛

(و) أحاطت علما بالحاجة إلى مواصلة البحوث والتحليلات فيما يتعلق بتحديد هوية اللاجئين والمشردين داخليا وحمايتهم ومعرفة تأثيرهم على المجتمعات المضيفة؛

(ز) شددت على الحاجة إلى تعزيز التعاون بين المكاتب الإحصائية الوطنية وغيرها من الوكالات الوطنية المعنية والمنظمات الدولية النشطة في مجال اللاجئين والمشردين داخليا؛

(ح) حثت المنظمات الدولية على تقديم المساعدة التقنية وتيسير تبادل الخبرات الوطنية بهدف تعزيز قدرات البلدان على جمع وتحليل ونشر الإحصاءات عن اللاجئين والمشردين داخليا؛

(ط) طلبت إلى منظمي المؤتمر الدولي تقديم تقرير إلى اللجنة في دورتها السابعة والأربعين عن نتائج المؤتمر وعن الخطوات التالية لتحسين إحصاءات اللاجئين والمشردين داخليا.

١٠٥/٤٦

استقصاءات الأسر المعيشية

إن اللجنة الإحصائية،

(أ) رحبت بتقرير البنك الدولي عن تحسين استقصاءات الأسر المعيشية في عصر التنمية لما بعد عام ٢٠١٥: مسائل وتوصيات لوضع خطة مشتركة^(١٥)، وأعربت عن تقديرها للبنك الدولي وشركائه على طرحهم بعد زمن طويل موضوع استقصاءات الأسر المعيشية في اللجنة الإحصائية؛

(ب) اعترفت بأن استقصاءات الأسر المعيشية شكلت مصدرا رئيسيا للبيانات المستخدمة في التخطيط الإنمائي وتقرير السياسات العامة، وأن الطلب على بيانات استقصاءات الأسر المعيشية سيزداد مع رصد التقدم المحرز في تنفيذ خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥؛

(١٥) E/CN.3/2015/10.

(ج) لاحظت مع القلق ضرورة إدخال تغييرات وتحسينات في توقيت استقصاءات الأسر المعيشية ومحتواها وتمويلها وبناء القدرات على جمعها وتنسيقها، لكي تحقق الفعالية في رصد أهداف التنمية المستدامة؛

(د) أيدت إنشاء فريق عامل مشترك بين الأمانات معني باستقصاءات الأسر المعيشية، تحت رعاية شعبة الإحصاءات، من أجل تعزيز تنسيق ومواءمة أنشطة استقصاءات الأسر المعيشية؛

(هـ) طلبت وضع اختصاصات الفريق العامل، تحت توجيه مكتب اللجنة الإحصائية، باستخدام الفريق العامل المشترك بين الأمانات المعني بالحسابات القومية كنموذج، وتقديم تلك الاختصاصات إلى اللجنة في دورتها السابعة والأربعين؛

(و) حث الفريق العامل على أن يراعي في عمله الممارسات الرشيدة للبلدان، التي هي متاحة بالفعل، إلى جانب العقبات المالية والتقنية التي تواجهها البلدان في الاضطلاع باستقصاءات الأسر المعيشية؛

(ز) لاحظت أن العديد من المؤسسات الدولية التي تنشط في مجال استقصاءات الأسر المعيشية وعددا من المكاتب الإحصائية الوطنية أعربت عن اهتمامها بالمشاركة في الفريق العامل أو أفرقة العمل التي ستفرع عنه؛

(ح) أعربت عن دعمها على سبيل الأولوية لقيام فرقة عمل تابعة للفريق العامل بتجربة مبادئ توجيهية دولية لاستقصاءات الأسر المعيشية، مع التشديد على الحاجة إلى إيلاء الاعتبار الواجب لمدونات قواعد الممارسات القائمة على الصعيدين الوطني والإقليمي؛

(ط) أيدت اقتراح إجراء دراسة عن أولويات البحوث بشأن القضايا المنهجية الشاملة، بما فيها قضايا التصنيف، وتحقيق التكامل بين مختلف أنواع الدراسات الاستقصائية وغيرها من مصادر البيانات؛

(ي) طلبت إلى الفريق العامل أن يقدم إلى اللجنة الإحصائية تقريرا عن هذا البند.

١٠٦/٤٦

الحسابات القومية

إن اللجنة الإحصائية،

(أ) رحّبت بتقرير الفريق العامل المشترك بين الأمانات المعني بالحسابات القومية^(١٦)، وأعربت عن تقديرها لما اضطلع به من عمل خلال العام الماضي؛

(ب) أقرت برنامج عمل الفريق العامل وفريق الخبراء الاستشاري المعني بالحسابات القومية؛

(ج) أعربت عن تقديرها للتوجيهات المقدمة بشأن المسائل الناشئة عن تنفيذ نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨^(١٧)، وحثت الفريق العامل أن يواصل إعطاء الأولوية لتقديم توجيهات عملية بشأن المسائل التي من شأنها تيسير تنفيذ نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨؛

(د) لاحظت نشوء عدد من المسائل المفاهيمية التي تتجاوز نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨، وهي مسائل قد يتطلب حلها وقتاً طويلاً، وطلبت إلى الفريق العامل تحديد الأولويات فيما يتعلق بمعالجة المسائل الواردة في جدول الأعمال البحثي لنظام الحسابات القومية، وتقديم تقرير إلى اللجنة عن التقدم المحرز في حل تلك المسائل؛

(هـ) أعربت عن تقديرها لإنجاز عدد من الأدلة والكتيبات والمبادئ التوجيهية التي تيسر تنفيذ نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨ والإحصاءات الداعمة له، وحثت الفريق العامل على التعجيل بإعداد الكتيبات والمبادئ التوجيهية المقترحة مؤخراً، بما فيها الكتيب المتعلق بالتنبؤ العكسي، فضلاً عن الكتيبات الجاري إعدادها، وطلبت أن تتاح هذه المواد بجميع اللغات الرسمية للأمم المتحدة؛

(و) أعربت أيضاً عن تقديرها للأنشطة التي اضطلع بها أعضاء الأفرقة العاملة واللجان الإقليمية وغيرها من المنظمات الإقليمية والبلدان، لتيسير تنفيذ نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨؛

(ز) سلمت بدور الدول الأعضاء في تقديم الدعم إلى الدول الأعضاء الأخرى في مجال بناء القدرات، من أجل تعزيز تنفيذ نظام الحسابات القومية والإحصاءات الداعمة له،

(١٦) E/CN.3/2015/11.

(١٧) منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.08.XVII.29.

وناشدت بترشيد إدارة بناء القدرات على الصعيد الدولي، على غرار ما يجري في إطار برنامج المقارنات الدولية، وطلبت إلى المنظمات الدولية والإقليمية تكثيف أنشطتها لبناء القدرات؛

(ح) رحبت بالتقدم المحرز في تنفيذ نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨، وأعربت عن قلقها إزاء الانخفاض النسبي لمستوى الامتثال لمجموعة البيانات المطلوبة كحد أدنى، واستخدام عدد كبير من الدول الأعضاء سنوات مرجعية متقدمة، وحثت الدول الأعضاء على وضع بيانات مصدرية أساسية تُستخدم في إعداد بيانات للحسابات القومية تكون مُجدية لتقرير السياسات وملائمة للغرض، وأن تعمل في هذا السياق على تركيز جهود تنفيذ نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨ وتحديد أولوياتها من حيث النطاق والتفاصيل والنوعية؛

(ط) لاحظت التقدم المحرز في تنفيذ آلية إرسال البيانات بنظام تبادل البيانات الإحصائية والوصفية، وتبادل بيانات الحسابات القومية فيما بين المنظمات الدولية، وحثت الدول الأعضاء على اعتماد تكنولوجيا تبادل البيانات الإحصائية والوصفية لتيسير إرسال البيانات والتقليل إلى حد كبير من عبء الاستجابة الواقع على عواتق الدول الأعضاء التي تقدم بيانات إلى المنظمات الدولية.

١٠٧/٤٦

إحصاءات التجارة الدولية والعملة الاقتصادية

إن اللجنة الإحصائية،

(أ) أعربت عن تقديرها لتقرير فريق أصدقاء الرئيس عن قياس التجارة الدولية والعملة الاقتصادية^(١٨)، وهنأت فريق أصدقاء الرئيس على العمل الذي أنجزه؛

(ب) وافقت على اقتراح فريق أصدقاء الرئيس بإعداد كتيب عن نظام للحسابات الدولية والعالمية الموسعة بوصفه إطارا لقياس التجارة الدولية والعملة الاقتصادية، مع القيام في نفس الوقت بالإجراءات التالية:

١' الاستفادة من الأعمال التي أنجزتها جهات أخرى بشأن قياس التجارة الدولية والعملة الاقتصادية، بما في ذلك الأعمال المضطلع بها تحت رعاية المكتب

(١٨) E/CN.3/2015/12.

الإحصائي للجماعات الأوروبية ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأوروبا؛

٢' معالجة مسألة استخدام البيانات الجزئية المتعلقة بالأعمال التجارية، بما في ذلك البيانات الإدارية، وصلاتها بالبيانات التجارية الدولية، فضلا عن مسألة تبادل البيانات الجزئية فيما بين البلدان، بما في ذلك الأطر القانونية والمشاكل المحتملة فيما يخص سرية البيانات؛

٣' معالجة مسألة تحقيق التكامل بين الأبعاد الاقتصادية والبيئية والاجتماعية للتجارة والعولمة، بوصفها امتدادا لنظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨ ونظام المحاسبة البيئية والاقتصادية؛

٤' مراعاة المستويات المختلفة لرفي النظم الإحصائية الوطنية والحاجة إلى تحقيق التوازن المناسب بين احتياجات المستعملين والأعمال والتكاليف ذات الصلة بهذه الإحصاءات؛

(ج) أيدت إنشاء فريق خبراء يُكلف بوضع دليل نظام للحسابات الدولية والعالمية الموسعة؛ واقترحت أن يشكل فريق الخبراء استمرارا لفريق أصدقاء الرئيس، مع إتاحة خيار الانضمام إليه للبلدان الأخرى، وتحقيق التوازن في التمثيل الجغرافي؛ طلبت أن توضع اختصاصات فريق الخبراء بولاية واضحة وجدول زمني وقائمة للنتائج المستهدفة، لكي يتسنى الحفاظ على زخم مناسب لأعمال الفريق؛

(د) وافقت على برنامج العمل المقترح لقياس التجارة الدولية والعولمة، وهو:

١' التشجيع على إنشاء سجل عالمي لمجموعة المنشآت وتحقيق التقدم نحو ذلك الهدف، بالاستناد إلى الدروس المستفادة من مشروع السجل الأوروبي لمجموعات الشركات؛

٢' تحسين قياس عدم تجانس الشركات استنادا إلى تجميعات بديلة للبيانات الجزئية، وعن طريق مواصلة وضع تصنيف لمهام المنشآت التجارية، مع التحذير من إدخال أي تغيير في التصنيف الصناعي الدولي الموحد لجميع الأنشطة الاقتصادية؛

٣' معالجة حالات التفاوت في التجارة الثنائية والاستثمار الأجنبي المباشر، مع الاستفادة من العمل الذي تم الاضطلاع به في عدد من البلدان وتنسيق هذه الجهود مع العمل الجاري في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي؛

٤' تعميم مراعاة وضع الجداول العالمية للعرض - الاستعمال والمدخلات - المخرجات، على النحو الذي اضطلعت به منظمة التعاون والتنمية بالتعاون مع المنظمات الإقليمية والدولية الأخرى، بهدف توسيع تغطية قاعدة بيانات منظمة التعاون والتنمية ومنظمة التجارة العالمية المتعلقة بالتجار بالقيمة المضافة.

هـ) وافقت أيضا على الاقتراح الداعي إلى إنشاء فريق عامل مشترك بين الأمانات معني بإحصاءات التجارة الدولية والعملة الاقتصادية، يُطلب إليه وضع ولاية تشمل ما يلي:

١' تنسيق الأعمال التي يضطلع بها مختلف المنظمات الدولية والإقليمية في هذا المجال، مع كفاءة التعاون بصورة ملائمة بشأن برامج العمل والأنشطة على الصعيد العالمي، ومراعاة الأعمال الجارية حاليا والتقليل من الازدواجية؛

٢' التشجيع على تطوير قواعد بيانات لإحصاءات التجارة الدولية والعملة الاقتصادية على الصعيد الدولي والإقليمي والوطني؛

٣' تنسيق وتعزيز أنشطة بناء القدرات لتحسين هذه الإحصاءات على المستوى الجزئي، سعيا لتحسين الحسابات الإحصائية على المستوى الكلي.

١٠٨/٤٦

المحاسبة البيئية - الاقتصادية

إن اللجنة الإحصائية،

أ) أعربت عن تقديرها للعمل الذي تقوم به لجنة الخبراء المعنية بالمحاسبة البيئية - الاقتصادية من أجل التوعية بأهمية نظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية والنهوض بتطبيقه؛

ب) طلبت إلى لجنة الخبراء أن تتعاون بشكل وثيق مع الجماعات المعنية من أجل التشجيع على إدراج نظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية بصورة ملائمة في صياغة مؤشرات أهداف التنمية المستدامة والدعوة إلى ذلك، وطلبت أيضا متابعة المناقشات حول قياس هذه

المؤشرات وبناء القدرات في البلدان على وضع مؤشرات قائمة على نظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية؛

(ج) حثت لجنة الخبراء على الدعوة إلى التوسع في برنامج التنفيذ التابع لها والتشجيع على ذلك، والاضطلاع بدور قيادي قوي في وضع برنامج عملي ومزود بموارد كافية لمساعدة البلدان على تنفيذ نظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية، بالاستناد إلى جدول زمني وأهداف واضحة ونواتج مستهدفة جلية؛

(د) أشارت إلى أهمية وضع خطة وطنية مشتركة لتنفيذ نظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية على الصعيد القطري، وحثت المنظمات الدولية والإقليمية على موازنة برامج عملها داخل البلدان من أجل تحقيق التأزر في تنفيذ واستخدام المحاسبة البيئية والإحصاءات الداعمة لها، مع إيلاء اعتبار خاص للتحديات التي ووجهت في تنفيذ نظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية في البلدان النامية؛

(هـ) طلبت إلى الوكالات الدولية والإقليمية وضع برنامج عمل مشترك يشمل إعداد مواد متفق عليها دولياً لدعم تنفيذ نظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية، بما في ذلك الوثائق التوجيهية ومواد التدريب والاتصال، مع الاستفادة من مواطن قوة كل وكالة والتحديد الواضح لأدوار الوكالات ومسؤولياتها سعياً لتجنب ازدواجية الجهود، وإقامة شراكات مع الفئات المعنية من أجل تعزيز استخدام نظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية، صوب موازنة البيانات الأساسية وإدماج مصادر البيانات غير التقليدية التي يمكن أن تدعم رصد أهداف التنمية المستدامة؛

(و) حثت لجنة الخبراء، في إطار الجهود الرامية إلى التوسع في برنامج التنفيذ، على مواصلة توسيع نطاق برامج تدريب المدربين، وفقاً لنهج مرن ومكون من عدة وحدات، مع مراعاة الأولويات والقدرات التقنية الوطنية على النحو الواجب؛

(ز) أعربت عن تقديرها للتقدم المحرز في صياغة المذكرات التقنية لنظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية والجداول الأساسية للإطار المركزي للنظام، مشيرة إلى فائدة هذه المذكرات والجداول في دعم النهج المقرر اتباعه في تجميع الحسابات القائمة على نظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية واستخلاص مؤشرات أهداف التنمية المستدامة القائمة على النظام، وأوصت بأن تختار البلدان الجداول الأساسية المقترحة تحسباً لإنشاء قاعدة بيانات عالمية لنظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية؛

(ح) رحبت بالتقدم المحرز في اختبار المحاسبة التجريبية للنظم الإيكولوجية التابعة لنظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية، وطلبت إلى لجنة الخبراء مواصلة عملها للمضي قُدماً في خطة الاختبارات والبحوث، بما في ذلك وضع وثائق توجيهية ومواد تدريبية بهدف تعزيز قدرات النظم الإحصائية الوطنية؛

(ط) رحبت بإكمال المسودة الأولى لنظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية للزراعة والحراثة ومصائد الأسماك، مشيرة إلى مساهمته في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ وفي الاستراتيجية العالمية لتحسين الإحصاءات الزراعية والريفية، وأوصت بوضع الصيغة النهائية للنظام وشجعت على اتباع نهج مماثل في تطوير النظم الفرعية القطاعية الأخرى للمحاسبة البيئية - الاقتصادية، وحثت على التعجيل بوضع الصيغة النهائية لنظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية للطاقة وإصداره؛

(ي) وافقت على أن تتقاسم لجنة الخبراء مع اللجنة الإحصائية المعلومات المتعلقة بما يلي: '١' عدد المؤشرات المنتجة والمنشورة أو التي عُملت بطرق أخرى استناداً إلى نظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية؛ '٢' أهداف وغايات التنمية المستدامة التي لها صلة بنظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية

١٠٩/٤٦

برنامج المقارنات الدولية

إن اللجنة الإحصائية،

(أ) أحاطت علماً بالجزء الأول من تقرير فريق أصدقاء الرئيس عن تقييم جولة عام ٢٠١١ لبرنامج المقارنات الدولية^(١٩)؛ وأعربت عن تقديرها للعمل الذي اضطلع به المكتب العالمي والمجلس التنفيذي والفريق الاستشاري التقني في جولة عام ٢٠١١ لبرنامج المقارنات الدولية؛

(ب) رحبت بالنتائج الأولية الواردة في تقرير فريق أصدقاء الرئيس التي تدل على زيادة مشاركة البلدان، وإدخال تحسينات على منهجية تعادل القوة الشرائية، وزيادة الشفافية والتوثيق، واعتماد عمليات مبسطة لتقييم الجودة، وتحسين التواصل من أجل زيادة استخدامات منهجية تعادل القوة الشرائية؛ وشددت على أن برنامج المقارنات الدولية ينبغي

أن يصبح عنصرا دائما من عناصر البرنامج الإحصائي العالمي، مع تنظيم جولات أكثر تواترا لبرنامج المقارنات؛

(ج) دعمت مقترحات فريق أصدقاء الرئيس بشأن سبل المضي قُدما، المؤدية إلى عرض التقرير النهائي للفريق على اللجنة في دورتها السابعة والأربعين المقرر عقدها في عام ٢٠١٦؛ وفي تلك الأثناء ينبغي أن يواصل الفريق العمل بطريقة مفتوحة وشفافة؛

(د) رحبت بوضع توصيات بخصوص المنهجية وبناء القدرات والتمويل، وهي توصيات سيُهدى بها فيما يتعلق بإمكانية تقصير الفترات الفاصلة بين جولات برنامج المقارنات الدولية في المستقبل؛

(هـ) اقترحت دمج التوصيات الواردة في الجزأين الأول والثاني في مجموعة كاملة من التوصيات في التقرير النهائي لفريق أصدقاء الرئيس، بغية تحويل عملية برنامج المقارنات الدولية إلى ممارسة دوارة أكثر تواترا، تأخذ في اعتبارها احتياجات المستعملين والقدرات الإحصائية الوطنية، على النحو الذي أوصت به اللجنة في دورتها لعام ٢٠١٥؛

(و) شجعت البلدان والمنظمات الإقليمية والدولية على عدم فقدان الزخم، وأن تسعى لتنظيم الدورة التالية للبرنامج بحلول عام ٢٠١٧؛

(ز) أحاطت علما بمشروع التوصية الوارد في الجزء الأول من تقرير أصدقاء الرئيس واعتبرت أنه:

١' ينبغي تحقيق التوازن بين الكفاءة وتمثيل الجهات صاحبة المصلحة في تحديد العدد المناسب للأعضاء المشاركين في المجلس التنفيذي للبرنامج، وكفالة الشفافية في عملية اتخاذ القرار في نفس الوقت؛ وتحقيقا لهذه الغاية، يُشجّع المجلسُ التنفيذي على أن ينظر عند الاقتضاء في عقد اجتماعات موسعة، وفي دعوة مكاتب إحصائية وطنية أخرى من غير الأعضاء لحضور اجتماعاته؛ كما يُشجّع أيضا على النظر في السماح لأوساط المستعملين بالمشاركة في اجتماعاته الموسعة بناء على دعوة منه؛

٢' ينبغي تحديد عدد أعضاء الفريق الاستشاري التقني بناء على اعتبارات مهنية صرفة، مع مراعاة التحديات المنهجية والمتعلقة بالبيانات التي تواجهها النظم الإحصائية الوطنية على اختلاف مستويات تطورها، وما تملكه من خبرات؛

٣' ينبغي إيلاء الاعتبار، عند وضع منهجية برنامج المقارنات الدولية، للتعقيدات المنهجية التي ووجهت خلال جولة عام ٢٠١١ للبرنامج، وللمبادئ الأساسية للإحصاءات الرسمية، وذلك على النحو المقترح في الفقرة ٨٨ من تقرير أصدقاء الرئيس؛

(ح) رحب بمبادرة البنك الدولي الهادفة إلى تقديم المساعدة المالية والتقنية للشركاء الإقليميين، لكفالة عدم فقدان القدرات القطرية والإقليمية التي تم بناؤها خلال جولة عام ٢٠١١ للبرنامج. رحبت أيضا بمبادرة البنك الدولي بالإبقاء على فريق البرنامج في البنك من أجل الحفاظ على الذاكرة المؤسسية وضمان الاستمرارية في التنفيذ المرتقب لدورة عام ٢٠١٧.

١١٠/٤٦

الإحصاءات الزراعية والريفية

إن اللجنة الإحصائية،

(أ) هنأت اللجنة التوجيهية العالمية على ما أجزته من عمل ممتاز، وأحاطت علما مع التقدير بالتقدم الكبير المحرز في تنفيذ جميع العناصر الرئيسية للاستراتيجية العالمية لتحسين الإحصاءات الزراعية والريفية، وأيدت الأولويات وطريق المضي قُدما المقترحين؛

(ب) أقرت بالإجازات المحققة في التعجيل بإنتاج منهجيات وأدلة ومبادئ توجيهية فعالة الكلفة، وأعربت عن تقديرها لجهود الشركاء المنفذين الإقليميين في تقديم ما تحتاجه البلدان من مساعدة تقنية وتدريب للوفاء بالاحتياجات الوطنية والإقليمية والدولية من البيانات؛

(ج) أعربت عن دعمها القوي للجهود التي بذها الشركاء في الاستراتيجية العالمية لكفالة تحسين تنسيق المبادرات الدولية في مجال تنمية القدرات الإحصائية الزراعية؛

(د) حثت البلدان والشركاء الإنمائيين على مواصلة دعم تنفيذ الاستراتيجية العالمية وتعبئة الموارد اللازمة لتحقيق الأهداف الرئيسية للمرحلة الأولى من البرنامج في البلدان النامية حتى عام ٢٠١٧؛

(هـ) طلبت إلى الشركاء في الاستراتيجية العالمية توفير الدعم للتدريب المستدام الذي تقدمه المراكز الإقليمية للتدريب الإحصائي للبلدان على المدين القصير والطويل، ومساعدة البلدان على حشد الموارد المالية المطلوبة للقيام بأنشطة جمع البيانات اللازمة؛

(و) رحبت بإنشاء فريق الخبراء المشترك بين الوكالات المعني بالأمن الغذائي والإحصاءات الزراعية والريفية، بوصفه منتدى رئيسياً لوضع المعايير الإحصائية الدولية في هذه الميادين؛

(ز) أعربت عن تأييدها للعمل الذي قام به فريق الخبراء المشترك بين الوكالات، وأثنت على الجهود الرامية إلى إعداد مبادئ توجيهية لتحسين بيانات الاستهلاك الغذائي في إطار الاستقصاءات المتعلقة بميزانيات الأسر المعيشية، وطلبت إلى فريق الخبراء تقديم مبادئ توجيهية وتدريب في مجال قياس الأمن الغذائي؛

(ح) أعربت عن تقديرها للتقدم الذي أحرزته منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة في إعداد المبادئ التوجيهية الجديدة للتعداد العالمي للزراعة لعام ٢٠٢٠ بالتشاور مع الخبراء الوطنيين والدوليين، وأوصت بتعزيز التكامل بين ذلك التعداد وتعداد السكان والمساكن، كما أوصت بالتنسيق بين وزارات الزراعة والمكاتب الإحصائية الوطنية في تنفيذ التعداد العالمي للزراعة لعام ٢٠٢٠؛

(ط) شجعت منظمة الأغذية والزراعة على وضع الصيغة النهائية للمبادئ التوجيهية للتعداد الزراعي العالمي لعام ٢٠٢٠ والدليل المصاحب المتعلق بالتنفيذ على النحو المقرر، ودعت جميع البلدان إلى المشاركة في المشاورة العالمية بشأن المجلد ١.

١١١/٤٦

الإحصاءات المتعلقة بالحوكمة والسلام والأمن

إن اللجنة الإحصائية،

(أ) هنأت كابو فيردي على تقريرها الممتاز عن الإحصاءات المتعلقة بالحوكمة والسلام والأمن^(٢٠)، الذي أُعد بمساعدة من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وأثنت على وجه الخصوص على أنشطة التوعية الواسعة النطاق المضطلع بها في سياق إعداد هذا التقرير؛

(ب) أيدت إنشاء فريق برابا المعني بإدارة الإحصاءات الذي يهدف إلى تشجيع البلدان على إنتاج إحصاءات للحوكمة تستند إلى منهجيات سليمة وموثقة، وأقرت الاختصاصات المقترحة للفريق؛

(٢٠) E/CN.3/2015/17.

(ج) أحاطت علما مع الترحيب بالاهتمام الواسع النطاق بالمشاركة في هذا الفريق؛ وأعربت عن تقديرها لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لما قدمه من دعم تقني ومالي؛
(د) طلبت إلى الفريق أن يأخذ في الحسبان الجهود والتحديات القائمة والسابقة في مجال الإحصاءات المتعلقة بالحوكمة والسلام والأمن، وتنسيق عمله مع الأفرقة المعنية؛
(هـ) طلبت إلى كابو فيردي تقديم تقرير إلى اللجنة في دورتها السابعة والأربعين المقرر عقدها في عام ٢٠١٦ للنظر فيه ومناقشته.

١١٢/٤٦

المبادئ الأساسية للإحصاءات الرسمية

إن اللجنة الإحصائية،

(أ) دعت جميع المنظمات إلى الإشارة إلى المبادئ الأساسية للإحصاءات الرسمية عند الإبلاغ عن عدم الامتثال في سياق الأطر الخاصة بما يقدر الإمكان؛

(ب) رحبت بالعمل الذي قام به فريق أصدقاء الرئيس لإدراج المقترحات والأمثلة على الممارسات الرشيدة التي قدمتها البلدان، من أجل إثراء مشروع المبادئ التوجيهية للتنفيذ، ودعت البلدان إلى استكمال موحزاتها القطرية وممارساتها الرشيدة في الموقع الشبكي لشعبة الإحصاءات؛

(ج) طلبت إلى شعبة الإحصاءات تقديم المساعدة التقنية إلى البلدان من أجل تطبيق المبادئ الأساسية للإحصاءات الرسمية؛

(د) طلبت أيضا إلى شعبة الإحصاءات أن تقدم تقريرا إلى اللجنة في عام ٢٠١٧ عن التقدم المحرز في هذا المجال في سياق التحضير للاحتفال في عام ٢٠١٩ بالذكرى السنوية الخامسة والعشرين لاعتماد المبادئ الأساسية؛

(هـ) أحاطت علما بوجود مجموعة مماثلة من المبادئ تخص المنظمات الدولية والإقليمية والمنظمات التي تتجاوز حدود الولاية الوطنية، وهي المبادئ المنظمة للأنشطة الإحصائية الدولية؛

(و) وافقت على ضرورة مواصلة رصد تنفيذ المبادئ على كل من الصعيد الوطني والإقليمي والعالمي (في فترات لا تتجاوز خمس سنوات بالنسبة للصعيد العالمي) باستخدام أدوات متنوعة مثل التقييم الذاتي أو استعراض الأقران، حسب الاقتضاء. وتنسيق

هذا الرصد قدر الإمكان مع الأنشطة المماثلة التي تقوم بها المنظمات الإقليمية والمنظمات التي تتجاوز حدود الولاية الوطنية؛

(ز) أعربت عن تقديرها لفريق أصدقاء الرئيس على ما قام به من عمل ممتاز منذ عام ٢٠١١، وأشارت إلى أن عمل هذا الفريق قد أُجْز.

١١٣/٤٦

التنمية الإحصائية الإقليمية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي
إن اللجنة الإحصائية،

(أ) رحبت بالتقرير الشامل المقدم من اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بشأن الأنشطة الإحصائية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي: الإنجازات الأخيرة والتحديات المقبلة^(٢١)، وبخاصة تناوله مواضيع محددة، ودعوته إلى أن تؤدي الإحصاءات دورا بارزا في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥؛

(ب) شددت على أهمية الإحصاءات عالية الجودة بوصفها أداة هامة لرصد خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ والمساءلة عنها، ولاحظت في هذا السياق إقرار العديد من البلدان بأهمية زيادة الموارد المخصصة لتطوير الإحصاءات؛

(ج) أشارت إلى مسائل التنسيق والتشاور التي أثارها بعض ممثلي بلدان الجماعة الكاريبية، وطلبت إلى اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي مواصلة تعزيز جهودها من أجل زيادة التعاون الإقليمي. ولاحظت الشواغل المعرب عنها بشأن إغفال التقرير للعمل الذي قامت به بلدان الجماعة الكاريبية، وطلبت إلى اللجنة الاقتصادية والاجتماعية إدراج هذه المعلومات في التقرير.

١١٤/٤٦

المسائل البرنامجية (شعبة الإحصاءات)

أحاطت اللجنة الإحصائية علماً بالتقرير الشفوي الذي قدمه مدير شعبة الإحصاءات بخصوص الأنشطة والخطط والأولويات الحالية للشعبة. وأحاطت اللجنة علماً بوجه خاص بورقة الاجتماع^(٢٢) التي تتضمن مشروع برنامج عمل الشعبة لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٦.

(٢١) E/CN.3/2015/19.

(٢٢) E/CN.3/2015/CRP.1.

٢٠١٧. ووافقت أيضا على التعديلات التي أُدخلت على قائمة النواتج المتعلقة ببرنامج الفترة الحالية ٢٠١٤-٢٠١٥، الواردة في مرفق ورقة الاجتماع، وأذنت للمكتب بمواصلة تنقيح القائمة حسب الاقتضاء.

١١٥/٤٦

بنود للعلم

أحاطت اللجنة الإحصائية علماً بالتقارير التالية:

تقرير المعهد الوطني المكسيكي للإحصاء والجغرافيا ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة عن إحصاءات الجريمة^(٢٣)

تقرير البنك الدولي عن برنامج المقارنات الدولية^(٢٤)

تقرير منظمة الصحة العالمية عن الإحصاءات الصحية^(٢٥)

تقرير الأمين العام عن الإحصاءات الجنسانية^(٢٦)

تقرير الأمين العام عن التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية^(٢٧)

تقرير فريق فيسبادن المعني بسجلات الأعمال التجارية^(٢٨)

تقرير فريق فوربرغ المعني بإحصاءات الخدمات^(٢٩)

تقرير فرقة العمل المشتركة بين الوكالات المعنية بالإحصاءات المالية^(٣٠)

تقرير الأمين العام عن إحصاءات البيئة^(٣١)

تقرير فريق أولانباتار المعني بإحصاءات الاقتصادات القائمة على الموارد الطبيعية^(٣٢)

.E/CN.3/2015/8 (٢٣)

.E/CN.3/2015/15 (٢٤)

.E/CN.3/2015/20 (٢٥)

.E/CN.3/2015/21 (٢٦)

.E/CN.3/2015/22 (٢٧)

.E/CN.3/2015/23 (٢٨)

.E/CN.3/2015/24 (٢٩)

.E/CN.3/2015/25 (٣٠)

.E/CN.3/2015/26 (٣١)

- تقرير الأمين العام عن اليوم العالمي للإحصاءات^(٣٣)
- تقرير الأمين العام عن أعمال لجنة تنسيق الأنشطة الإحصائية^(٣٤)
- تقرير الأمين العام عن تنسيق البرامج الإحصائية في منظومة الأمم المتحدة^(٣٥)
- تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عن إحصاءات التنمية البشرية^(٣٦)
- تقرير فريق الخبراء المعني بالتصنيفات الإحصائية الدولية^(٣٧)
- تقرير الجهات الراعية لمبادرة تبادل البيانات الإحصائية والبيانات الوصفية^(٣٨)
- تقرير الأمين العام عن بناء القدرات الإحصائية^(٣٩)
- تقرير الشراكة في مجال الإحصاء من أجل التنمية في القرن الحادي والعشرين عن بناء القدرات الإحصائية^(٤٠)
- تقرير الأمين العام عن مؤشرات التنمية لرصد الأهداف الإنمائية للألفية^(٤١)
- تقرير فريق الخبراء المعني بتكامل المعلومات الإحصائية والجغرافية المكانية^(٤٢)
- مذكرة من الأمين العام عن مقررات الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي المتعلقة بالسياسات والمتصلة بعمل اللجنة الإحصائية^(٤٣).

.E/CN.3/2015/27 (٣٢)

.E/CN.3/2015/28 (٣٣)

.E/CN.3/2015/29 (٣٤)

.E/CN.3/2015/30 (٣٥)

.E/CN.3/2015/31 (٣٦)

.E/CN.3/2015/32 (٣٧)

.E/CN.3/2015/33 (٣٨)

.E/CN.3/2015/34 (٣٩)

.E/CN.3/2015/35 (٤٠)

.E/CN.3/2015/36 (٤١)

.E/CN.3/2015/37 (٤٢)

.E/CN.3/2015/38 (٤٣)

الفصل الثاني

بنود للمناقشة واتخاذ القرار

ألف - دور البيانات في دعم خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥

١ - وضع مقاييس للتقدم أوسع نطاقا

١ - نظرت اللجنة في البند ٣ (أ) '١' من جدول أعمالها في جلساتها الأولى والثانية والسادسة المعقودة في ٣ و ٦ آذار/مارس ٢٠١٥. وفي الجلسة الأولى كان معروضا على اللجنة تقرير فريق أصدقاء الرئيس عن وضع مقاييس للتقدم أوسع نطاقا (E/CN.3/2015/2) واستمعت إلى بيان استهلاكي أدلى به ممثل فرنسا.

٢ - وفي الجلسة الثالثة المعقودة في ٣ آذار/مارس، أدلى ببيانات ممثلو الولايات المتحدة الأمريكية، والصين، وهنغاريا، ونيوزيلندا، وهولندا، والسويد، وألمانيا، والاتحاد الروسي، واليابان، وإيطاليا، والكاميرون، وكوبا، وجمهورية ترانسيا المتحدة، وبربادوس، والبرازيل، وعمان، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، فضلا عن المراقبين عن سويسرا، ومدغشقر، وإكوادور، وسورينام، والهند، وتركيا.

٣ - وفي الجلسة نفسها أدلى المراقب عن دولة فلسطين المراقبة ببيان.

٤ - وفي الجلسة الثانية المعقودة في ٣ آذار/مارس، استمعت اللجنة إلى بيانات أدلى بها المراقبون عن الفلبين، وجنوب أفريقيا، وإندونيسيا، ومصر، وجمهورية فنزويلا البوليفارية، وقيرغيزستان، وجمهورية إيران الإسلامية، وبولندا، وكولومبيا، والمكسيك، والدانمرك، وكرواتيا، وأستراليا، وكندا، ودولة بوليفيا المتعددة القوميات، والبرتغال، وتركمانستان، وغانا، واليونان، والأردن، وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، وفنلندا، وفرنسا.

٥ - وأدلى ببيانات أيضا المراقبون عن الجماعة الكاريبية، واللجنة الاقتصادية لأوروبا، والاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة، واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي.

٦ - وفي الجلسة نفسها قدم مدير شعبة الإحصاءات موجزا للمناقشة

الإجراء الذي اتخذته اللجنة

٧ - في الجلسة السادسة، كان معروضا على اللجنة مشروع مقرر قدمه المقرر لتعتمده اللجنة في إطار البند ٣ (أ) من جدول أعمالها. واعتمدت اللجنة مشروع المقرر بصيغته المعدلة خلال المناقشة (انظر الفصل الأول، الفرع جيم، المقرر ١٠١/٤٦).

٢ - المسائل الناشئة: ثورة البيانات

٨ - نظرت اللجنة في البند ٣ (ب) من جدول أعمالها في جلستها الثانية والسادسة المعقودتين في ٣ و ٦ آذار/مارس ٢٠١٥. وفي الجلسة الثانية المعقودة في ٣ آذار/مارس، كان معروضا على اللجنة تقرير الأمين العام المعنون "القضايا الناشئة: ثورة البيانات" (E/CN.3/2015/3)، واستمعت إلى بيان استهلاكي أدلى به رئيس فرع الخدمات الإحصائية التابع لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية.

٩ - وفي الجلسة الثانية أيضا، أدلى ببيانات ممثلو اليابان، وجمهورية تنزانيا المتحدة، وكوبا، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، وهنغاريا، فضلا عن جنوب أفريقيا، وساموا (باسم الدول الجزرية النامية في المحيط الهادئ)، وجمهورية إيران الإسلامية، وتركيا، والفلبين، وجمهورية كوريا، والهند، وكولومبيا، وسورينام، والمكسيك، وتيمور - ليشتي، وإكوادور.

١٠ - وفي الجلسة نفسها أدلى ببيانات أيضا المراقبون عن دولة فلسطين المراقبة، والجماعة الكارينية، ومنظمة الأغذية، متكلما باسم لجنة تنسيق الأنشطة الإحصائية.

١١ - وقدم رئيس فرع الخدمات الإحصائية التابع لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية موجزا للمناقشة.

الإجراء الذي اتخذته اللجنة

١٢ - في الجلسة السادسة، كان معروضا على اللجنة مشروع مقرر قدمه المقرر لتعتمده اللجنة في إطار البند ٣ (أ) من جدول أعمالها. واعتمدت اللجنة مشروع المقرر بصيغته المعدلة خلال المناقشة (انظر الفصل الأول، الفرع جيم، المقرر ١٠١/٤٦ (ثانيا)).

٣ - البيانات الضخمة

١٣ - نظرت اللجنة في البند ٣ (أ) '٣' من جدول أعمالها في جلستها الثانية والسادسة المعقودتين في ٣ و ٦ آذار/مارس ٢٠١٥. وفي الجلسة الثانية، كان معروضا على اللجنة

تقرير الفريق العامل العالمي المعني باستخدام البيانات الضخمة لأغراض الإحصاءات الرسمية (E/CN.3/2015/4) واستمعت إلى بيان استهلاكي أدلى به المراقب عن أستراليا.

١٤ - وفي الجلسة الثانية أيضا، أدلى ببيانات ممثلو الصين وإيطاليا واليابان، وكذلك المراقبون عن جنوب أفريقيا، وغانا، وسانت لوسيا، وجمهورية إيران الإسلامية، وبولندا، وسورينام، وأيرلندا، واندونيسيا، ومدغشقر، والسودان.

١٥ - وفي الجلسة نفسها، أدلى ببيانات أيضا المراقبون عن الاتحاد الأوروبي والمفوضية الأوروبية (المكتب الإحصائي للجماعات الأوروبية) والبنك الدولي.

١٦ - وقدم رئيس فرع إحصاءات التجارة التابع لشعبة الإحصاءات موجزا للمناقشة.

الإجراء الذي اتخذته اللجنة

١٧ - في الجلسة السادسة، كان معروضا على اللجنة مشروع مقرر قدمه المقرر لتعتمده اللجنة في إطار البند ٣ (أ) '٣' من جدول أعمالها. واعتمدت اللجنة مشروع المقرر بصيغته المعدلة خلال المناقشة (انظر الفصل الأول، الفرع جيم، المقرر ١٠١/٤٦ (ثالثا)).

٤ - برنامج التحول في مجال الإحصاءات الرسمية

١٨ - نظرت اللجنة في البند ٣ (أ) من جدول أعمالها في جلستها الثالثة والسادسة المعقودتين في ٤ و ٦ آذار/مارس ٢٠١٥. وفي الجلسة الثالثة المعقودة في ٤ آذار/مارس، كان معروضا على اللجنة تقرير الأمين العام عن برنامج التحول في مجال الإحصاءات الرسمية (E/CN.3/2015/5)، واستمعت إلى بيان استهلاكي أدلى به رئيس فرع الإحصاءات الاقتصادية التابع لشعبة الإحصاءات.

١٩ - وفي الجلسة الثالثة أيضا أدلى المراقب عن أيرلندا ببيان.

٢٠ - وفي الجلسة نفسها، أدلى ببيانات أيضا ممثلو هولندا، وإيطاليا، واليابان، وهنغاريا، فضلا عن كندا، وجنوب أفريقيا، وجمهورية إيران الإسلامية، وأذربيجان، والفلبين، وسلوفينيا، وباكستان، وهاييتي، وكوت ديفوار، وأرمينيا، وفنلندا، وتركيا، وبولندا.

٢١ - وفي الجلسة الثالثة أيضا أدلى كل من المراقبين عن المفوضية الأوروبية (المكتب الإحصائي للجماعات الأوروبية)، واللجنة الاقتصادية لأوروبا ببيان.

٢٢ - وقدم رئيس فرع الإحصاءات الاقتصادية موجزا للمناقشة.

الإجراء الذي اتخذته اللجنة

٢٣ - في الجلسة السادسة، كان معروضا على اللجنة مشروع مقرر قدمه المقرر لتعتمده اللجنة في إطار البند ٣ (أ) من جدول أعمالها. واعتمدت اللجنة مشروع المقرر بصيغته المعدلة خلال المناقشة (انظر الفصل الأول، الفرع جيم، المقرر ١٠١/٤٦ (رابعا)).

باء - تعدادات السكان والمساكن

٢٤ - نظرت اللجنة في البند ٣ (ب) من جدول أعمالها في جلستها الثالثة والسادسة المعقودتين في ٤ و ٦ آذار/مارس ٢٠١٥. وفي الجلسة الثالثة المعقودة في ٤ آذار/مارس، كان معروضا على اللجنة تقرير الأمين العام عن البرنامج العالمي لتعداد السكان والمساكن لعامي ٢٠١٠ و ٢٠٢٠ (E/CN.3/2015/6)، واستمعت إلى بيان استهلاكي أدلى به رئيس فرع الإحصاءات الديمغرافية والاجتماعية التابع لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية.

٢٥ - وفي الجلسة الثالثة أيضا، أدلى ببيانات ممثلو البرازيل، واليابان، وجمهورية تنزانيا المتحدة، والصين، والاتحاد الروسي، وأنغولا، والولايات المتحدة الأمريكية، فضلا المراقبين عن الأردن، وسورينام، وجنوب أفريقيا، والبحرين، ومصر، وغانا، وغامبيا، وتركيا، وكابو فيردي، والفلبين، وكمبوديا، وكوت ديفوار، والصومال، وجمهورية إيران الإسلامية، وجزر البهاما، وتيمور - ليشتي، وبيلاروس، وميكرونيزيا (ولايات - الموحدة)، وهاييتي.

٢٦ - وفي الجلسة نفسها أدلى المراقب عن منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة ببيان أيضا.

٢٧ - وقدم رئيس فرع الإحصاءات الديمغرافية والاجتماعية التابع لشعبة الإحصاءات موجزا للمناقشة.

الإجراء الذي اتخذته اللجنة

٢٨ - في الجلسة السادسة، كان معروضا على اللجنة مشروع مقرر قدمه المقرر لتعتمده اللجنة في إطار البند ٣ (ب) من جدول أعمالها. واعتمدت اللجنة مشروع المقرر بصيغته المعدلة خلال المناقشة (انظر الفصل الأول، الفرع جيم، المقرر ١٠٢/٤٦).

جيم - إحصاءات الجريمة

٢٩ - نظرت اللجنة في البند ٣ (ج) من جدول أعمالها في جلساتها الثالثة والرابعة والسادسة المعقودة في ٤ و ٦ آذار/مارس ٢٠١٥. وفي الجلسة الثالثة، كان معروضا على

اللجنة تقرير مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة عن التصنيف الدولي للجريمة للأغراض الإحصائية (E/CN.3/2015/7)، كما كان معروضا عليها للعلم تقرير المعهد الوطني المكسيكي للإحصاء والجغرافيا ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة بشأن إحصاءات الجريمة (E/CN.3/2015/8).

٣٠ - وفي الجلسة الثالثة أدلى المراقب عن مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة بملاحظات استهلاكية.

٣١ - وفي الجلسة نفسها أدلى ببيان ممثل كل من الجمهورية الدومينيكية وكوبا، وكذلك المراقب عن المكسيك.

٣٢ - وفي الجلسة الرابعة أدلى ببيانات ممثلو الجمهورية التشيكية، وألمانيا، واليابان، ومنغوليا، وجمهورية ترازانيا المتحدة، والاتحاد الروسي، والولايات المتحدة الأمريكية، وإيطاليا، والنيجر، والسويد، فضلا عن المراقبين قطر، وسورينام، والفلبين، وجنوب أفريقيا، وجمهورية كوريا، وفرنسا، والبرتغال، ومصر، وكابو فيردي، وإكوادور.

٣٣ - وفي الجلسة نفسها أدلى أيضا ببيان المراقب عن الاتحاد الأوروبي (المكتب الإحصائي للجماعات الأوروبية).

٣٤ - وقدم رئيس قسم إحصاءات الصناعة والطاقة التابع لشعبة الإحصاءات موجزا للمناقشة.

الإجراء الذي اتخذته اللجنة

٣٥ - وفي الجلسة السادسة، كان معروضا على اللجنة مشروع مقرر قدمه المقرر لتعتمده اللجنة في إطار البند ٣ (ج) من جدول أعمالها. واعتمدت اللجنة مشروع المقرر (انظر الفصل الأول، الفرع جيم، المقرر ١٠٣/٤٦).

دال - إحصاءات اللاجئين

٣٦ - نظرت اللجنة في البند ٣ (د) من جدول أعمالها في جلستها الرابعة والسادسة المعقودتين في ٤ و ٦ آذار/مارس ٢٠١٥. وفي الجلسة الرابعة، كان معروضا على اللجنة تقرير إدارة إحصاءات النرويج ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين عن إحصاءات عن اللاجئين والمشردين داخليا (E/CN.3/2015/9).

٣٧ - وفي الجلسة الرابعة أدلى المراقب عن النرويج ببيان استهلاكي.

٣٨ - وفي الجلسة نفسها أدلى ببيانات ممثلو الجمهورية التشيكية، وألمانيا، ومنغوليا، وبلغاريا، والنيجر، وإيطاليا، فضلا عن المراقبين عن الأردن، ولبنان، وباكستان، وجنوب أفريقيا، وأوغندا، وسورينام، وتركيا، وبولندا، وكوت ديفوار، وفنلندا، واليونان، والبحرين، وأذربيجان، وأفغانستان.

٣٩ - وفي الجلسة الرابعة أيضا أدلى ببيانات المراقبون عن دولة فلسطين المراقبة، ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، والمفوضية الأوروبية (المكتب الإحصائي للجماعات الأوروبية)، ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. ٤٠ - وقدم رئيس فرع الإحصاءات الديمغرافية والاجتماعية موجزا للمناقشة.

الإجراء الذي اتخذته اللجنة

٤١ - في الجلسة السادسة، كان معروضا على اللجنة مشروع مقرر قدمه المقرر لتعتمده اللجنة في إطار البند ٣ (د) من جدول أعمالها. واعتمدت اللجنة مشروع المقرر (انظر الفصل الأول، الفرع جيم، المقرر ١٠٤/٤٦).

هاء - استقصاءات الأسر المعيشية

٤٢ - نظرت اللجنة في البند ٣ (هـ) من جدول أعمالها في جلستها الرابعة والسادسة المعقودتين في ٤ و ٦ آذار/مارس ٢٠١٥. وفي الجلسة الرابعة، كان معروضا على اللجنة تقرير البنك الدولي عن تحسين استقصاءات الأسر المعيشية في عصر التنمية لما بعد عام ٢٠١٥: مسائل وتوصيات لوضع خطة مشتركة (E/CN.3/2015/10).

٤٣ - وفي الجلسة الرابعة أيضا أدلى المراقب عن البنك الدولي ببيان استهلاكي.

٤٤ - وفي الجلسة نفسها أدلى ببيانات ممثلو الجمهورية الدومينيكية، والبرازيل، والصين، ونيوزيلندا، ومنغوليا، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، وجمهورية ترازيا المتحدة، والسويد، وكوبا، وإيطاليا، والولايات المتحدة الأمريكية، والكاميرون، فضلا عن المراقبين عن الكويت، وفيجي (باسم دول آسيا والدول الجزرية الصغيرة النامية في المحيط الهادئ)، وجنوب أفريقيا، والهند، وسورينام، وسانت لوسيا، وكوت ديفوار، وجمهورية فتزويلا البوليفارية، والفلبين، ومصر، وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، وباكستان، ودولة بوليفيا المتعددة القوميات، وتركمانستان، وأوكرانيا، وكابو فيردي، وجزر البهاما، وفرنسا، وأوغندا، واليونان، وإكوادور.

٤٥ - وفي الجلسة الرابعة أيضا أدلى ببيانات المراقبون عن منظمة العمل الدولية، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، ومصرف التنمية للبلدان الأمريكية، واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

٤٦ - وقدم رئيس فرع الإحصاءات الديمغرافية والاجتماعية موجزا للمناقشة.

الإجراء الذي اتخذته اللجنة

٤٧ - في الجلسة السادسة، كان معروضا على اللجنة مشروع مقرر قدمه المقرر لتعتمده اللجنة في إطار البند ٣ (هـ) من جدول أعمالها. واعتمدت اللجنة مشروع المقرر بصيغته المعدلة خلال المناقشة (انظر الفصل الأول، الفرع جيم، المقرر ٤٦/١٠٥).

واو - الحسابات القومية

٤٨ - نظرت اللجنة في البند ٣ (و) من جدول أعمالها في جلساتها الرابعة والخامسة والسادسة المعقودة في ٤ و ٥ آذار/مارس ٢٠١٤. وفي الجلسة الرابعة، كان معروضا على اللجنة تقرير الفريق العامل المشترك بين الأمانات المعني بالحسابات القومية (E/CN.3/2015/11)، واستمعت إلى بيان استهلاكي أدلى به ممثل البنك الدولي.

٤٩ - وفي الجلسة الرابعة أيضا أدلى ببيان ممثل كل من الاتحاد الروسي والكاميرون، وكذلك المراقب مصر.

٥٠ - وفي الجلسة الخامسة أدلى ببيانات ممثلو الولايات المتحدة الأمريكية، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، ومنغوليا، فضلا عن المراقبين عن زامبيا، وجمهورية إيران الإسلامية، والفلبين، ونيجيريا، وجمهورية كوريا، وكازاخستان.

٥١ - وفي الجلسة الخامسة، أدلى المراقب عن اللجنة الاقتصادية لأوروبا أدلى ببيان أيضا.

٥٢ - وقدم رئيس فرع الإحصاءات الاقتصادية موجزا للمناقشة.

الإجراء الذي اتخذته اللجنة

٥٣ - في الجلسة السادسة، كان معروضا على اللجنة مشروع مقرر قدمه المقرر لتعتمده اللجنة في إطار البند ٣ (و) من جدول أعمالها. واعتمدت اللجنة مشروع المقرر بصيغته المعدلة خلال المناقشة (انظر الفصل الأول، الفرع جيم، المقرر ٤٦/١٠٦).

زاي - إحصاءات التجارة الدولية والعملة الاقتصادية

٥٤ - نظرت اللجنة في البند ٣ (ز) من جدول أعمالها في جلستها الخامسة والسادسة المعقودتين في ٥ و ٦ آذار/مارس ٢٠١٥. وفي الجلسة الخامسة كان معروضا على اللجنة تقرير فريق أصدقاء الرئيس عن قياس التجارة الدولية والعملة الاقتصادية (E/CN.3/2015/12) واستمعت إلى بيان استهلاكي أدلى به المراقب عن كندا.

٥٥ - وفي الجلسة الخامسة أدلى ببيانات ممثلو هولندا، والجمهورية الدومينيكية، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، فضلا عن المراقبين عن المكسيك، ومصر، وتركيا، والفلبين، وكابو فيردي، والدانمرك، وإسبانيا، ورواندا، وكازاخستان، وأستراليا، وفيجي (باسم دول آسيا والدول الجزرية الصغيرة النامية في المحيط الهادئ).

٥٦ - وفي الجلسة نفسها أدلى ببيانات أيضا المراقبون عن المفوضية الأوروبية (المكتب الإحصائي للجماعات الأوروبية)، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، واللجنة الاقتصادية لأوروبا، ومنظمة التجارة العالمية.

٥٧ - وقدم رئيس فرع إحصاءات التجارة موجزا للمناقشة.

الإجراء الذي اتخذته اللجنة

٥٨ - في الجلسة السادسة، كان معروضا على اللجنة مشروع مقرر قدمه المقرر لتعتمده اللجنة في إطار البند ٣ (ز) من جدول أعمالها. واعتمدت اللجنة مشروع المقرر بصيغته المعدلة خلال المناقشة (انظر الفصل الأول، الفرع جيم، المقرر ٤٦/١٠٧).

حاء - المحاسبة البيئية - الاقتصادية

٥٩ - نظرت اللجنة في البند ٣ (ح) من جدول أعمالها في جلستها الخامسة والسادسة المعقودتين في ٥ و ٦ آذار/مارس ٢٠١٥. وفي الجلسة الخامسة، كان معروضا على اللجنة تقرير لجنة الخبراء المعنية بالمحاسبة البيئية - الاقتصادية (E/CN.3/2015/13)، واستمعت إلى بيان استهلاكي أدلى به المراقب عن أستراليا.

٦٠ - وفي الجلسة الخامسة أيضا أدلى ببيانات ممثلو البرازيل، وهولندا، والمملكة المتحدة، والولايات المتحدة الأمريكية، فضلا عن المراقبين عن باكستان، والفلبين، وبولندا، وولايات ميكرونيزيا الموحدة، وسورينام، وجمهورية إيران الإسلامية، وتركيا، والنرويج، وأذربيجان، وجنوب أفريقيا.

٦١ - وفي الجلسة نفسها أدلى ببيانات أيضا المراقبون عن دولة فلسطين المراقبة (باسم الدول الأعضاء في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا)، والاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية.

٦٢ - وقدم رئيس فرع الإحصاءات الاقتصادية موجزا للمناقشة.

الإجراء الذي اتخذته اللجنة

٦٣ - في الجلسة السادسة، كان معروضا على اللجنة مشروع مقرر قدمه المقرر لتعتمده اللجنة في إطار البند ٣ (ح) من جدول أعمالها. واعتمدت اللجنة مشروع المقرر بصيغته المعدلة خلال المناقشة (انظر الفصل الأول، الفرع جيم، المقرر ١٠٨/٤٦).

طاء - برنامج المقارنات الدولية

٦٤ - نظرت اللجنة في البند ٣ (ط) من جدول أعمالها في جلستها الخامسة والسادسة المعقودتين في ٥ و ٦ آذار/مارس ٢٠١٥. وفي الجلسة الخامسة، كان معروضا على اللجنة تقرير فريق أصدقاء الرئيس بشأن تقييم جولة عام ٢٠١١ لبرنامج المقارنات الدولية (E/CN.3/2015/14)، كما كان معروضا عليها للعلم تقرير البنك الدولي عن برنامج المقارنات الدولية (E/CN.3/2015/15).

٦٥ - وفي الجلسة الخامسة أيضا أدلى ممثل النمسا ببيان استهلاكي.

٦٦ - وفي الجلسة نفسها أدلى ببيانات ممثلو الصين، وبربادوس، والسويد، وألمانيا، وهنغاريا، والجمهورية التشيكية، والاتحاد الروسي، ومنغوليا، والولايات المتحدة الأمريكية، فضلا عن المراقبين عن جنوب أفريقيا، وعمان (باسم الدول الأعضاء في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا)، وسورينام، وغانا، والفلبين، ونيجيريا (باسم مجموعة الدول الأفريقية)، وفيجي، وكازاخستان، والهند، والنمسا.

٦٧ - وفي الجلسة نفسها أيضا أدلى ببيانات المراقبون عن البنك الدولي، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، والمفوضية الأوروبية (المكتب الإحصائي للجماعات الأوروبية)، ومصرف التنمية الأفريقي، واللجنة الإحصائية المشتركة بين دول رابطة الدول المستقلة.

٦٨ - وقدم رئيس فرع الإحصاءات الاقتصادية موجزا للمناقشة.

الإجراء الذي اتخذته اللجنة

٦٩ - في الجلسة السادسة المعقودة في ٦ آذار/مارس، كان معروضا على اللجنة مشروع مقرر قدمه المقرّر لتعتمده اللجنة في إطار البند ٣ (ط) من جدول أعمالها. واعتمدت اللجنة مشروع المقرّر بصيغته المعدلة خلال المناقشة (انظر الفصل الأول، الفرع جيم، المقرر ١٠٩/٤٦).

ياء - الإحصاءات الزراعية والريفية

٧٠ - نظرت اللجنة في البند ٣ (ي) من جدول أعمالها في جلستها الخامسة والسادسة المعقودتين في ٥ و ٦ آذار/مارس ٢٠١٥. وفي الجلسة الخامسة، كان معروضا على اللجنة تقرير منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة عن المستجدات في مجال الإحصاءات الزراعية والريفية (E/CN.3/2015/16)، واستمعت إلى بيان استهلاكي أدلى به المراقب عن منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة.

٧١ - وفي الجلسة الخامسة أيضا أدلى ببيانات ممثلو الجمهورية الدومينيكية، وجمهورية ترازيا المتحدة، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، واليابان، ومنغوليا، والولايات المتحدة الأمريكية، فضلا عن المراقبين عن كابو فيردي، وتركمانستان، والفلبين، والسودان، وجمهورية إيران الإسلامية، وكوت ديفوار.

٧٢ - وفي الجلسة نفسها أدلى ببيان المراقب عن البنك الدولي.

٧٣ - وقدم رئيس فرع إحصاءات البيئة والطاقة موجزا للمناقشة.

الإجراء الذي اتخذته اللجنة

٧٤ - في الجلسة السادسة، كان معروضا على اللجنة مشروع مقرر قدمه المقرّر لتعتمده اللجنة في إطار البند ٣ (ي) من جدول أعمالها. واعتمدت اللجنة مشروع المقرّر بصيغته المعدلة خلال المناقشة (انظر الفصل الأول، الفرع جيم، المقرر ١١٠/٤٦).

كاف - الإحصاءات المتعلقة بالحوكمة والسلام والأمن

٧٥ - نظرت اللجنة في البند ٣ (ك) من جدول أعمالها في جلستها الخامسة والسادسة المعقودتين في ٥ و ٦ آذار/مارس ٢٠١٥. وفي الجلسة الخامسة، كان معروضا على اللجنة تقرير كابو فيردي عن الإحصاءات المتعلقة بالحوكمة والسلام والأمن (E/CN.3/2015/17)، واستمعت إلى بيان استهلاكي أدلى به المراقب عن كابو فيردي.

٧٦ - وفي الجلسة الخامسة، أدلى بيانات ممثلو الكاميرون، والسويد، وألمانيا، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، والنيجر، فضلا عن المراقبين عن المكسيك، والبرتغال، وتيمور - ليشتي، ولكسمبرغ، وكينيا، ومدغشقر، وغانا، وجنوب أفريقيا.

٧٧ - وفي الجلسة السادسة أدلى بيانات المراقبون عن الأردن، والفلبين، وتركيا، وفرنسا، وغينيا - بيساو، والجزائر، وكوت ديفوار، وإسبانيا، وأوغندا، وكابو فيردي.

٧٨ - وفي الجلسة نفسها أدلى بيانات أيضا المراقبون عن المفوضية الأوروبية (المكتب الإحصائي للجماعات الأوروبية)، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، ومفوضية حقوق الإنسان، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي.

٧٩ - وقدم رئيس فرع الخدمات الإحصائية موجزا للمناقشة.

الإجراء الذي اتخذته اللجنة

٨٠ - في الجلسة السادسة، كان معروضا على اللجنة مشروع مقرر قدمه المقرر لتعتمده اللجنة في إطار البند ٣ (ك) من جدول أعمالها. واعتمدت اللجنة مشروع المقرر بصيغته المعدلة خلال المناقشة (انظر الفصل الأول، الفرع جيم، المقرر ٤٦/١١١).

لام - المبادئ الأساسية للإحصاءات الرسمية

٨١ - نظرت اللجنة في البند ٣ (ل) من جدول أعمالها في جلستها السادسة المعقودة في ٦ آذار/مارس ٢٠١٥. وكان معروضا عليها تقرير فريق أصدقاء الرئيس عن تطبيق المبادئ الأساسية للإحصاءات الرسمية (E/CN.3/2015/18)، واستمعت إلى بيان استهلاقي أدلى به ممثلا الولايات المتحدة وألمانيا.

٨٢ - وفي الجلسة السادسة أيضا أدلى بيانات ممثلو جمهورية تنزانيا المتحدة، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، وأنغولا، واليابان، فضلا عن المراقبين كولومبيا، والسودان، وإندونيسيا، وتركيا، وسورينام، والفلبين، وزامبيا، والبحرين، ومصر (باسم الدول الأعضاء في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا).

٨٣ - وفي الجلسة نفسها أدلى بيانات أيضا المراقبون عن الاتحاد الأوروبي (باسم لجنة تنسيق الأنشطة الإحصائية)، والمعهد الإحصائي الدولي.

٨٤ - وقدم رئيس فرع الخدمات الإحصائية موجزا للمناقشة.

الإجراء الذي اتخذته اللجنة

٨٥ - في الجلسة السادسة، كان معروضا على اللجنة مشروع مقرر قدمه المقرر لتعتمده اللجنة في إطار البند ٣ (ل) من جدول أعمالها. واعتمدت اللجنة مشروع المقرر بصيغته المعدلة خلال المناقشة (انظر الفصل الأول، الفرع جيم، المقرر ٤٦/١١٢).

ميم - التنمية الإحصائية الإقليمية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

٨٦ - نظرت اللجنة في البند ٣ (م) من جدول أعمالها في جلستها الخامسة والسادسة المعقودتين في ٥ و ٦ آذار/مارس ٢٠١٥. وفي الجلسة الخامسة، كان معروضا على اللجنة تقرير اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي عن الأنشطة الإحصائية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي: الإنجازات الأخيرة والتحديات المقبلة (E/CN.3/2015/19)

٨٧ - وفي الجلسة الخامسة استمعت اللجنة إلى بيان استهلاقي أدلى به المراقب عن اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

٨٨ - وفي الجلسة نفسها أدلى ببيان كل من ممثل بربادوس والمراقب عن سورينام.

٨٩ - وفي الجلسة السادسة أدلى ببيان كل من المراقبين عن زامبيا (باسم مجموعة الدول الأفريقية)، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا.

٩٠ - وقدم رئيس فرع الخدمات الإحصائية موجزا للمناقشة.

الإجراء الذي اتخذته اللجنة

٩١ - في الجلسة السادسة، كان معروضا على اللجنة مشروع مقرر قدمه المقرر لتعتمده اللجنة في إطار البند ٣ (م) من جدول أعمالها. واعتمدت اللجنة مشروع المقرر بصيغته المعدلة خلال المناقشة (انظر الفصل الأول، الفرع جيم، المقرر ٤٦/١١٣).

الفصل الثالث

بنود للعلم

- ١ - نظرت اللجنة في البند ٤ (البنود الفرعية من (أ) إلى (ف)) من جدول أعمالها في جلستها الخامسة والسادسة المعقودتين في ٥ و ٦ آذار/مارس ٢٠١٥.
- ٢ - وفي الجلسة الخامسة أدلى ممثل هنغاريا ببيان وعرض إعلانا بالفيديو بشأن اليوم العالمي للإحصاءات.
- ٣ - في الجلسة ٦ المعقودة في ٦ آذار/مارس، أدلى ببيانات ممثلو هولندا (باسم الولايات المتحدة)، وألمانيا وإيطاليا، والمراقبان عن بنغلاديش والفلبين.
- ٤ - وفي الجلسة نفسها أدلى ببيان أيضا المراقب عن اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا.

ألف - الإحصاءات الصحية

الإجراء الذي اتخذته اللجنة

- ٥ - نظرت اللجنة في البند ٤ (أ) من جدول أعمالها في جلستها السادسة المعقودة في ٦ آذار/مارس ٢٠١٥. وكان معروضا عليها مذكرة من الأمين العام يحيل بها تقرير منظمة الصحة العالمية عن الإحصاءات الصحية (E/CN.3/2015/20).
- ٦ - وفي الجلسة نفسها أحاطت اللجنة علما بمذكرة الأمين العام التي يحيل بها تقرير منظمة الصحة العالمية عن الإحصاءات الصحية (E/CN.3/2015/20) (انظر الفصل الأول، الفرع جيم، المقرر ٤٦/١١٥).

باء - الإحصاءات الجنسانية

الإجراء الذي اتخذته اللجنة

- ٧ - نظرت اللجنة في البند ٤ (ب) من جدول أعمالها في جلستها السادسة المعقودة في ٦ آذار/مارس ٢٠١٥. وكان معروضا عليها تقرير الأمين العام عن الإحصاءات الجنسانية (E/CN.3/2015/21).
- ٨ - وفي الجلسة نفسها، أحاطت اللجنة علما بتقرير الأمين العام عن الإحصاءات الجنسانية (E/CN.3/2015/21) (انظر الفصل الأول، الفرع جيم، المقرر ٤٦/١١٥).

جيم - التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية

الإجراء الذي اتخذته اللجنة

٩ - نظرت اللجنة في البند ٤ (ج) من جدول أعمالها في جلستها السادسة المعقودة في ٦ آذار/مارس ٢٠١٥. وكان معروضاً عليها تقرير الأمين العام عن التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية (E/CN.3/2015/22).

١٠ - وفي الجلسة نفسها أحاطت اللجنة علماً بتقرير الأمين العام عن التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية (E/CN.3/2015/22) (انظر الفصل الأول، الفرع جيم، المقرر ١١٥/٤٦).

دال - سجلات الأعمال التجارية

الإجراء الذي اتخذته اللجنة

١١ - نظرت اللجنة في البند ٤ (د) من جدول أعمالها في جلستها السادسة المعقودة في ٦ آذار/مارس ٢٠١٥. وكان معروضاً عليها مذكرة من الأمين العام يحيل بها تقرير فريق فيسبادن المعني بسجلات الأعمال التجارية (E/CN.3/2015/23).

١٢ - وفي الجلسة نفسها أحاطت اللجنة علماً بمذكرة الأمين العام التي يُحيل بها تقرير فريق فيسبادن المعني بسجلات الأعمال التجارية (E/CN.3/2015/23) (انظر الفصل الأول، الفرع جيم، المقرر ١١٥/٤٦).

هاء - إحصاءات الخدمات

الإجراء الذي اتخذته اللجنة

١٣ - نظرت اللجنة في البند ٤ (هـ) من جدول أعمالها في جلستها السادسة المعقودة في ٦ آذار/مارس ٢٠١٥. وكان معروضاً عليها مذكرة من الأمين العام يحيل بها تقرير فريق فوربرغ المعني بإحصاءات الخدمات (E/CN.3/2015/24).

١٤ - وفي الجلسة نفسها أحاطت اللجنة علماً بتقرير الأمين العام الذي يحيل به تقرير فريق فوربرغ المعني بإحصاءات الخدمات (E/CN.3/2015/24) (انظر الفصل الأول، الفرع جيم، المقرر ١١٥/٤٦).

واو - الإحصاءات المالية

الإجراء الذي اتخذته اللجنة

١٥ - نظرت اللجنة في البند ٤ (و) من جدول أعمالها في جلستها السادسة المعقودة في ٦ آذار/مارس ٢٠١٥. وكان معروضا عليها مذكرة من الأمين العام يحيل بها تقرير صندوق النقد الدولي عن فرقة العمل المشتركة بين الوكالات المعنية بالإحصاءات المالية (E/CN.3/2015/25).

١٦ - وفي الجلسة نفسها أحاطت اللجنة علما بمذكرة الأمين العام التي يحيل بها تقرير صندوق النقد الدولي عن فرقة العمل المشتركة بين الوكالات المعنية بالإحصاءات المالية (E/CN.3/2015/25) (انظر الفصل الأول، الفرع جيم، المقرر ٤٦/١١٥).

زاي - إحصاءات البيئة

الإجراء الذي اتخذته اللجنة

١٧ - نظرت اللجنة في البند ٤ (ز) من جدول أعمالها في جلستها السادسة المعقودة في ٦ آذار/مارس ٢٠١٥. وكان معروضا عليها تقرير الأمين العام عن إحصاءات البيئة (E/CN.3/2015/26).

١٨ - وفي الجلسة نفسها أحاطت اللجنة علما بتقرير الأمين العام عن إحصاءات البيئة (E/CN.3/2015/26) (انظر الفصل الأول، الفرع جيم، المقرر ٤٦/١١٥).

حاء - إحصاءات الاقتصادات القائمة على الموارد الطبيعية

الإجراء الذي اتخذته اللجنة

١٩ - نظرت اللجنة في البند ٤ (ح) من جدول أعمالها في جلستها السادسة المعقودة في ٦ آذار/مارس ٢٠١٥. وكان معروضا عليها مذكرة من الأمين العام يحيل بها تقرير فريق أولانباتار المعني بإحصاءات الاقتصادات القائمة على الموارد الطبيعية (E/CN.3/2015/27).

٢٠ - وفي الجلسة نفسها أحاطت اللجنة علما بمذكرة الأمين العام التي يحيل بها تقرير فريق أولانباتار المعني بإحصاءات الاقتصادات القائمة على الموارد الطبيعية (E/CN.3/2015/27) (انظر الفصل الأول، الفرع جيم، المقرر ٤٦/١١٥).

طاء - اليوم العالمي للإحصاءات

الإجراء الذي اتخذته اللجنة

٢١ - نظرت اللجنة في البند ٤ (ط) من جدول أعمالها في جلستها الخامسة والسادسة المعقودتين في ٥ و ٦ آذار/مارس ٢٠١٥. وفي الجلسة الخامسة، كان معروضا على اللجنة تقرير الأمين العام عن اليوم العالمي للإحصاءات (E/CN.3/2015/28)، واستمعت إلى بيان وإعلان بالفيديو عن اليوم العالمي للإحصاءات قدمهما ممثل هنغاريا.

٢٢ - وفي الجلسة السادسة أحاطت اللجنة علما بتقرير الأمين العام عن اليوم العالمي للإحصاءات (E/CN.3/2015/28). (انظر الفصل الأول، الفرع جيم، المقرر ١١٥/٤٦).

ياء - تنسيق البرامج الإحصائية

الإجراء الذي اتخذته اللجنة

٢٣ - نظرت اللجنة في البند ٤ (ي) من جدول أعمالها في جلستها السادسة المعقودة في ٦ آذار/مارس ٢٠١٥. وكان معروضا عليها تقرير الأمين العام عن أعمال لجنة تنسيق الأنشطة الإحصائية (E/CN.3/2015/29)، وتنسيق البرامج الإحصائية في منظومة الأمم المتحدة (E/CN.3/2015/30).

٢٤ - وفي الجلسة نفسها أحاطت اللجنة علما بتقرير الأمين العام عن أعمال لجنة تنسيق الأنشطة الإحصائية (E/CN.3/2015/29)، وتنسيق البرامج الإحصائية في منظومة الأمم المتحدة (E/CN.3/2015/30). (انظر الفصل الأول، الفرع جيم، المقرر ١١٥/٤٦).

كاف - إحصاءات التنمية البشرية

الإجراء الذي اتخذته اللجنة

٢٥ - نظرت اللجنة في البند ٤ (ك) من جدول أعمالها في جلستها السادسة المعقودة في ٦ آذار/مارس ٢٠١٥. وكان معروضا عليها مذكرة من الأمين العام يحيل بها تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عن إحصاءات التنمية البشرية (E/CN.3/2015/31).

٢٦ - وفي الجلسة نفسها أحاطت اللجنة علما بمذكرة الأمين العام التي يحيل بها تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عن إحصاءات التنمية البشرية (E/CN.3/2015/31) (انظر الفصل الأول، الفرع جيم، المقرر ١١٥/٤٦).

لام - التصنيفات الإحصائية الدولية

الإجراء الذي اتخذته اللجنة

٢٧ - نظرت اللجنة في البند ٤ (ل) من جدول أعمالها في جلستها السادسة المعقودة في ٦ آذار/مارس ٢٠١٥. وكان معروضا عليها مذكرة من الأمين العام يحيل بها تقرير فريق الخبراء المعني بالتصنيفات الإحصائية الدولية (E/CN.3/2015/32).

٢٨ - وفي الجلسة نفسها أحاطت اللجنة علما بمذكرة الأمين العام التي يحيل بها تقرير فريق الخبراء المعني بالتصنيفات الإحصائية الدولية (E/CN.3/2015/32). (انظر الفصل الأول، الفرع جيم، المقرر ٤٦/١١٥).

ميم - المعايير المشتركة المفتوحة لتبادل وتقاسم البيانات والبيانات الوصفية

الإجراء الذي اتخذته اللجنة

٢٩ - نظرت اللجنة في البند ٤ (م) من جدول أعمالها في جلستها السادسة المعقودة في ٦ آذار/مارس ٢٠١٥. وكان معروضا عليها مذكرة من الأمين العام يحيل بها التقرير المرحلي للجهات الراعية لمبادرة تبادل البيانات الإحصائية والبيانات الوصفية (E/CN.3/2015/33).

٣٠ - وفي الجلسة نفسها أحاطت اللجنة علما بمذكرة الأمين العام التي يحيل بها التقرير المرحلي للجهات الراعية لمبادرة تبادل البيانات الإحصائية والبيانات الوصفية (E/CN.3/2015/33) (انظر الفصل الأول، الفرع جيم، المقرر ٤٦/١١٥).

نون - بناء القدرات الإحصائية

الإجراء الذي اتخذته اللجنة

٣١ - نظرت اللجنة في البند ٤ (ن) من جدول أعمالها في جلستها السادسة المعقودة في ٦ آذار/مارس ٢٠١٥. وكان معروضا عليها تقرير الأمين العام عن بناء القدرات الإحصائية (E/CN.3/2015/34)، ومذكرة من الأمين العام يحيل بها تقرير البنك الدولي والشراكة في مجال الإحصاء من أجل التنمية في القرن الحادي والعشرين (شراكة باريس - ٢١)، بشأن تطوير الإحصاءات (E/CN.3/2015/35).

٣٢ - وفي الجلسة نفسها أحاطت اللجنة علما بتقرير الأمين العام عن بناء القدرات الإحصائية (E/CN.3/2015/34)، وبمذكرة الأمين العام التي يحيل بها تقرير البنك الدولي والشراكة في مجال الإحصاء من أجل التنمية في القرن الحادي والعشرين (شراكة

باريس - ٢١)، بشأن تطوير الإحصاءات (E/CN.3/2015/35). (انظر الفصل الأول، الفرع جيم، المقرر ٤٦/١١٥).

سين - مؤشرات التنمية

الإجراء الذي اتخذته اللجنة

٣٣ - نظرت اللجنة في البند ٤ (س) من جدول أعمالها في جلستها السادسة المعقودة في ٦ آذار/مارس ٢٠١٥. وكان معروضا عليها تقرير الأمين العام عن مؤشرات التنمية لرصد الأهداف الإنمائية للألفية (E/CN.3/2015/36).

٣٤ - وفي الجلسة نفسها أحاطت اللجنة علما بتقرير الأمين العام عن مؤشرات التنمية لرصد الأهداف الإنمائية للألفية (E/CN.3/2015/36) (انظر الفصل الأول، الفرع جيم، المقرر ٤٦/١١٥).

عين - تكامل المعلومات الإحصائية والمعلومات الجغرافية - المكانية

الإجراء الذي اتخذته اللجنة

٣٥ - نظرت اللجنة في البند ٤ (ع) من جدول أعمالها في جلستها السادسة المعقودة في ٦ آذار/مارس ٢٠١٥. وكان معروضا عليها مذكرة من الأمين العام يحيل بها تقرير فريق الخبراء المعني بتكامل المعلومات الإحصائية والمعلومات الجغرافية - المكانية (E/CN.3/2015/37).

٣٦ - وفي الجلسة نفسها، أحاطت اللجنة علما بمذكرة الأمين العام التي يُحيل بها تقرير فريق الخبراء المعني بتكامل المعلومات الإحصائية والمعلومات الجغرافية - المكانية (E/CN.3/2015/37) (انظر الفصل الأول، الفرع جيم، المقرر ٤٥/١١٥).

فاء - تابعة مقررات الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي المتعلقة بالسياسات

الإجراء الذي اتخذته اللجنة

٣٧ - نظرت اللجنة في البند ٤ (ف) من جدول أعمالها في جلستها السادسة المعقودة في ٦ آذار/مارس ٢٠١٥. وكان معروضا عليها مذكرة من الأمين العام عن مقررات الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي المتعلقة بالسياسات والمتصلة بعمل اللجنة الإحصائية (E/CN.3/2015/38).

٣٨ - وفي الجلسة نفسها أحاطت اللجنة بمذكرة الأمين العام عن مقررات الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي المتعلقة بالسياسات والمتصلة بعمل اللجنة الإحصائية (E/CN.3/2015/38) (انظر الفصل الأول، الفرع باء، المقرر ١١٥/٤٥).

الفصل الرابع

المسائل البرنامجية (شعبة الإحصاءات)

- ١ - نظرت اللجنة في البند ٥ من جدول أعمالها في جلستها السادسة المعقودة في ٦ آذار/مارس ٢٠١٥. وكان معروضا عليها مشروع برنامج عمل شعبة الإحصاءات لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧ (E/CN.3/2015/CRP.1)، واستمعت إلى تقرير شفوي ذي صلة من مدير الشعبة عن أنشطتها وخططها وألوياتها الحالية.
- ٢ - وأدلى ببيان كل من المراقبين عن جنوب أفريقيا وفنلندا.

الإجراء الذي اتخذته اللجنة

- ٣ - في الجلسة السادسة أيضا أحاطت اللجنة علماً بالتقرير الشفوي الذي قدمه مدير شعبة الإحصاءات عن أنشطتها وخططها وألوياتها الحالية. وأحاطت اللجنة علماً على وجه الخصوص بمشروع برنامج عمل الشعبة لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧ (E/CN.3/2015/CRP.1) ووافقت على برنامج عمل الشعبة للفترة ٢٠١٤-٢٠١٥، وأذنت لمكتبها بتنقيح برنامج العمل حسب الاقتضاء. (انظر الفصل الأول، الفرع جيم، المقرر ٤٦/١٤٤).

الفصل الخامس

جدول الأعمال المؤقت للدورة السابعة والأربعين للجنة ومواعيد انعقادها

١ - نظرت اللجنة في البند ٦ من جدول أعمالها في جلستها السادسة المعقودة في ٦ آذار/مارس ٢٠١٥. وكان معروضا عليها الوثائق التالية التي قدمها ممثل عن فرع الخدمات الإحصائية التابع لشعبة الإحصاءات:

(أ) مشروع جدول الأعمال المؤقت للدورة السابعة والأربعين للجنة ومواعيد انعقادها (E/CN.3/2015/L.2)؛

(ب) مذكرة من الأمين العام عن برنامج العمل المتعدد السنوات المقترح للجنة الإحصائية للفترة ٢٠١٥-٢٠١٨ (E/CN.3/2015/39).

٢ - وفي الجلسة نفسها أدلى ببيان كل من ممثل الولايات المتحدة والمراقبين عن سورينام والنرويج.

الإجراء الذي اتخذته اللجنة

٣ - في الجلسة السادسة أيضا، وافقت اللجنة على مشروع جدول الأعمال المؤقت لدورتها السابعة والأربعين، على النحو المبين في الوثيقة E/CN.3/2015/L.2 بصيغته المعدلة شفويا، وعلى برنامج عملها المتعدد السنوات، على النحو الوارد في الوثيقة E/CN.3/2015/39.

٤ - وفي الجلسة نفسها قررت اللجنة إجراء مشاورات غير رسمية لما بعد الدورة للنظر في المواعيد المناسبة لعقد دورتها السابعة والأربعين، المقرر عقدها في آذار/مارس ٢٠١٦.

الفصل السادس

تقرير اللجنة عن دورتها الخامسة والأربعين

- ١ - نظرت اللجنة في البند ٧ من جدول أعمالها في جلستها السادسة المعقودة في ٦ آذار/مارس ٢٠١٥.
 - ٢ - وعرض المقرر مشروع تقرير اللجنة عن أعمال دورتها السادسة والأربعين (E/CN.3/2015/L.3)، بالإضافة إلى ورقة غير رسمية تتضمن مشاريع المقررات.
 - ٣ - وفي الجلسة نفسها أدلى ببيانات بشأن النص ممثلو كوبا، والولايات المتحدة الأمريكية، والبرازيل، والجمهورية الدومينيكية، وعمان، وجمهورية تيرانيا المتحدة، والصين، والكاميرون، فضلا عن المراقبين عن إكوادور، وسورينام، وأستراليا، وجنوب أفريقيا، والهند، وجمهورية إيران الإسلامية، وكولومبيا، ودولة بوليفيا المتعددة القوميات، وأوروغواي، وجمهورية فنزويلا البوليفارية، وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، والأرجنتين، وباراغواي، والفلبين، والجزائر، واندونيسيا، وإسبانيا، وكندا، وأوغندا، والنمسا.
 - ٤ - وأدلى ببيانات أيضا المراقبون عن المفوضية الأوروبية (المكتب الإحصائي للجماعات الأوروبية)، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، واللجنة الاقتصادية لأوروبا، ومركز التدريب الإحصائي لشرق أفريقيا.
- الإجراء الذي اتخذته اللجنة
- ٥ - في الجلسة السادسة المعقودة في ٦ آذار/مارس، اعتمدت اللجنة مشروع التقرير عن أعمال دورتها السادسة والأربعين (E/CN.3/2014/L.3)، بما في ذلك مشاريع المقررات التي جرى النظر فيها خلال أعمال الدورة، بصيغها المنقحة شفويا، وعهدت إلى المقرر بمهمة تبسيطه ووضع صيغته النهائية. وعقب اعتماد مشروع التقرير، أدلى الرئيس ببيان.

الفصل السابع

تنظيم الدورة

ألف - افتتاح الدورة ومدتها

١ - عقدت اللجنة الإحصائية دورتها السادسة والأربعين في مقر الأمم المتحدة في الفترة من ٣ إلى ٦ آذار/مارس ٢٠١٥. وعقدت اللجنة ست جلسات.

باء - الحضور

٢ - حضر الدورة ممثلو الدول الـ ٢٤ الأعضاء في اللجنة. وحضرها أيضا مراقبون عن دول أعضاء أخرى في الأمم المتحدة وعن دول غير أعضاء، وممثلون عن مؤسسات منظومة الأمم المتحدة، ومراقبون عن منظمات حكومية دولية ومنظمات غير حكومية ومنظمات أخرى. ويمكن الاطلاع على قائمة المشاركين في الموقع الشبكي للجنة (انظر الفقرة ٧ أدناه).

جيم - انتخاب أعضاء المكتب

٣ - في الجلسة الأولى المعقودة في ٣ آذار/مارس، انتخبت اللجنة أعضاء المكتب التالية أسماؤهم بالتركية:
الرئيس:

جون بولنغر (المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية)

نواب الرئيس:

غابرييلا فوكوفيتش (هنغاريا)

جيتنانغ ما (الصين)

أوبري براون (بربادوس)

المقرر:

جوزيف تيبو (الكاميرون)

دال - جدول الأعمال وتنظيم العمل

٤ - في الجلسة الأولى المعقودة في ٣ آذار/مارس، أقرت اللجنة جدول أعمالها المؤقت، بصيغته الواردة في الوثيقة E/CN.3/2015/1. وفيما يلي نص جدول الأعمال:

- ١ - انتخاب أعضاء المكتب.
- ٢ - إقرار جدول الأعمال ومسائل تنظيمية أخرى.
- ٣ - بنود للمناقشة واتخاذ القرار:
 - (أ) دور البيانات في دعم خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥؛
 - '١' وضع مقاييس للتقدم أوسع نطاقاً؛
 - '٢' المسائل الناشئة: ثورة البيانات؛
 - '٣' البيانات الضخمة؛
 - '٤' برنامج التحول في مجال الإحصاءات الرسمية؛
 - (ب) تعدادات السكان والمساكن؛
 - (ج) إحصاءات الجريمة؛
 - (د) إحصاءات اللاجئين؛
 - (هـ) استقصاءات الأسر المعيشية؛
 - (و) الحسابات القومية؛
 - (ز) إحصاءات التجارة الدولية والعملة الاقتصادية؛
 - (ح) المحاسبة البيئية - الاقتصادية؛
 - (ط) برنامج المقارنات الدولية؛
 - (ي) الإحصاءات الزراعية والريفية؛
 - (ك) الإحصاءات المتعلقة بالحوكمة والسلام والأمن؛
 - (ل) المبادئ الأساسية للإحصاءات الرسمية؛
 - (م) التنمية الإحصائية الإقليمية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي؛

٤ - بنود للعلم:

- (أ) الإحصاءات الصحية؛
- (ب) الإحصاءات الجنسانية؛
- (ج) التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية؛
- (د) سجلات الأعمال التجارية؛
- (هـ) إحصاءات الخدمات؛
- (و) الإحصاءات المالية؛
- (ز) إحصاءات البيئة؛
- (ح) إحصاءات الاقتصادات القائمة على الموارد الطبيعية
- (ط) اليوم العالمي للإحصاء؛
- (ي) تنسيق البرامج الإحصائية؛
- (ك) إحصاءات التنمية البشرية؛
- (ل) التصنيفات الإحصائية الدولية؛
- (م) المعايير المشتركة المفتوحة لتبادل وتقاسم البيانات والبيانات الوصفية؛
- (ن) بناء القدرات الإحصائية؛
- (س) مؤشرات التنمية؛
- (ع) تكامل المعلومات الإحصائية والمعلومات الجغرافية المكانية؛
- (ف) متابعة مقررات الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي المتعلقة بالسياسات؛

٥ - المسائل البرنامجية (شعبة الإحصاءات).

٦ - جدول الأعمال المؤقت للدورة السابعة والأربعين للجنة ومواعيد انعقادها

٧ - تقرير اللجنة عن أعمال دورتها السادسة والأربعين

٥ - في الجلسة نفسها، أقرت اللجنة برنامج العمل والجدول الزمني المؤقتين للدورة
(E/CN.3/2015/L.1).

٦ - وفي الجلسة الأولى أيضا، دعت اللجنة المنظمات التالية إلى المشاركة بصفة مراقبة في دورتها السادسة والأربعين: الرابطة الأوروبية للتجارة الحرة؛ السوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي؛ المرصد الاقتصادي والإحصائي لأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى (Observatoire économique et statistique d'Afrique subsaharienne).

هاء - الوثائق

٧ - يمكن الاطلاع على قائمة الوثائق المعروضة على اللجنة في دورتها السادسة والأربعين في الموقع الشبكي <http://unstats.un.org/unsd/statcom/sc2015.htm>.

